الدور التربوى
لمؤسسات المجتمع المدنى

دكتور
رمزى أحمد مصطفى





الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنى

الدور التربوى
لمؤسسات المجتمع المدنى

دكتور

رمزى أحمد مصطفى عبد الحى

أستاذ التربية المساعد

كلية الآداب والتربية - جامعة سبها

الجماهيرية الليبية

الطبعة الأولى

2008

النـــاشـــر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5274438 - الإسكندرية





الإهداء

★ إلى الطامحين لغد أكثر إشراقاً لأمتنا العربية .

★ أهدى هذا الكتاب لعله يكون شمعة على درب المستقبل .



تقديم

أثيرت قضية المجتمع المدنى بقوة فى الفكر الغربى الحديث مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين — الألفية الثالثة وأصبحت مؤسسات المجتمع المدنى من القضايا المثيرة للجدل والنقاش بين المتخصصين والمحللين والمعنيين بالعمل العام السياسى والاجتماعى والاقتصادى والتربوى، خاصة مع تنامى الدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسى والاجتماعى،وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية والممارسة الديمقراطية لاسيما فى المجتمعات العربية.

وقد تباينت بعض الدول العربية فى نظرتها وتعاملها مع موضوع المجتمع المدنى، غير أن الالتباس ما يزال السمة اللصيقة بهذا المفهوم وممارسته العربية، سواء على مستوى فهمه أو على مستوى تقصى جذوره أو على مستوى تحديد علاقاته المتعددة والمتشابكة، ولا سيما الدولة والديمقراطية والمؤسسات، أو على مستوى مشكلاته وتحدياته القائمة والمتزايدة،ولربما كانت قضية التربية هى العلاقة الأكثر تشابكاً وتعقيداً من صلتها بالمجتمع المدنى، وهى علاقة قوية ومؤثرة بما تنتجه من أثر قوى وفاعل.

ومن هنا تأتى أهمية كتاب" المجتمع المدنى والتربية" ليلقى الضوء على الدور الذى يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى فى التربية وقد جاء الكتاب فى خمسة فصول، حيث جاء الفصل الأول يحمل عنوان" النشأة التاريخية للمجتمع المدنى، متناولاً الحديث عن الفرق بين المجتمع الأهلى والمجتمع المدنى وأركان المجتمع الأهلى وتأثير العولمة على

المجتمع الأهلي ، كما تنازل هذا الفصل النشأة التاريخية للمجتمع المدنى. كما تـناول علاقـة المجـتمع المدنـى بكـل من الرأسمالية والاشتراكية، كما تـناول الفصل عوامل ومبررات قيام المجتمع المدنى ثم نشأة المجتمع المدنى فى العالم العربى والاسلامى.

وجـاء الفـصل الثانى تحت عنوان" مفهوم المجتمع المدنى وماهيته" متناولاً مفهوم المجتمع المدنى وبعض التعريفات المتعددة له. ثم تقديم نظرة نقديـة حـول مفهـوم مؤسـسات المجتمع المدنى، كما تعرض هذا الفصل إلى علاقة المجتمع المدنى لكل من العولمة والحرية.

أمـا الفـصل الـثالث كـان باسم"مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر" وقـد ركـز هـذا الفـصل علـى دراسـة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولـة وجـاء ذلـك مـن خـلال محـورين أساسيين هما: الإطار النظرى أو المـدخل العـام ثم المجتمع المدنى فى مصر وعلاقته بالدولة، كما تناول هذا الفـصل تطـور أهمـية مؤسـسات المجـتمع المدنــى فى مصر، وأهمية ضرورة ظهـور مؤسـسات فــى مـصر، وخـصائص العلاقـة بـين الدولـة ومؤسـسات المجـتمع المدنــى فــى مـصر. وأخـيراً أهمية المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان" الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنــى فــى مـصر" وقـد نـاقش هـذا الفـصل مجمـوعة مـن المحـاور أهمهـا الاتجاهـات العامـة لمؤسـسات المجـتمع المدنــى المـصرى وأهمهـا الاتجـاه التـنموى والاتجـاه الوقائى والاتجاه العلاجى والاتجاه التربوى، وثانى هذه المحـاور مؤسـسات المجـتمع المدنـى وعلاقـتها بكـل مـن المشاركة الشعبية والتربـية، وثالـث هذه المحاور علاقة التربية السياسية بالمشاركة السياسية

ورابع هذه المحاور هو الاتجاهات الحديثة لدور التعليم فى التنشئة السياسية.

أما الفصل الخامس والأخير فقد حمل عنوان"بعض مؤسسات المجتمع المدنى المساهمة فى التربية فى المجتمع المدنى" وقد تناول هذا الفصل بالتفصيل بعض هذه المؤسسة وقد اختار المؤلف مجموعة من المؤسسات التى لها علاقة بالتربية سواء أكانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأهم هذه المؤسسات: الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والجمعيات التعاونية ومجالس الآباء والمعلمين والنقابات وغير ذلك.

وفى النهاية أرجو أن يكون فى هذا الكتاب الفائدة المرجوة وأن يكون لبنة فى بناء أساس المجتمع العربى، وأن يعبر عن بعض وسائط التربية المهمة والتى نحن فى حاجة إليها الآن والتى تلعب دوراً مهماً فى التربية.

المؤلف

د/ رمزى أحمد عبد الحى



« النشأة التاريخية للمجتمع المدنى »

* **أولاً** : مجتمع أهلى أم مجتمع مدنى؟

أ - أركان المجتمع الأهلى .

ب- المجتمع الأهلى والعولمة.

* **ثانيا** : النشأة التاريخية للمجتمع المدنى .

* **ثالثا** : المجتمع المدنى بين الرأسمالية والاشتراكية.

* **رابعا** : عوامل ومبررات قيام المجتمع المدنى .

* **خامساً**: المجتمع المدنى والعالم العربى والإسلامى.



أولاً : مجتمع أهلي أم مجتمع مدني؟

هناك من الباحثين من يقرن بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، ويستعملها كمترادفين، ويقصد بها" جميع التجمعات والتنظيمات والمؤسسات التي تتصل بجوانب حياة الفرد، بحيث توظف وتنظيم بعض أنشطته التي يقرر هو أن يشارك بها، ولا تخضع المؤسسات والتنظيمات ولا الأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية رسمية، فهذا فضاء يتحرك فيه الفرد مع آخرين بشيء من الحرية، بحيث يختار بعض خياراته بالكيفية التي تروق له، ويوظف بعض أنشطته في مجالات يقررها، ويستغل بعض وقته من مناشط يفضلها، ويعبر عن رأيه وعن مواقفه من قضايا تمس حياته وحياة مواطنيه، مع مراعاة أن يتم كل هذا بالوسائل السليمة المتاحة في المجتمع، وهو فضاء لا يخضع لسلطة مركزية بمعنى أن الأجهزة الرسمية للدولة لا تتدخل في تنظيمه تدخلاً مباشراً، ولكن بشرط أن يحترم الفرد القوانين النافذة، وألا يقوم بعمل يخالف هذه القوانين واللوائح والتنظيمات المتفرعة عنها، ويفترض أن سلوكاً له هذه المواصفات لن يعرض مصالح وحياة بقية أعضاء المجتمع للخطر، كما يفترض أن يصب في اتجاه حفظ توازن مكونات البناء الاجتماعي [1] " .

ولكن البعض يعارض ترادف المفهومين ويرى أن المجتمع الأهلي يختلف عن المجتمع المدني، وهذا يعد" خطأ فادح باعتبار أن مصطلح المجتمع الأهلي من وجهة نظر منهاجية دقيقة لا يمكن أن يكون مرادفاً لمصطلح المجتمع المدني وذلك لاعتبارات عدة لعل أهمها أن المصطلح الأول يتضمن في مؤشراته الإجرائية مكونات لا علاقة لها إطلاقاً بالمكونات المعاصرة للمجتمع المدني، فعبارة المجتمع الأهلي تحيل في اللغة العربية إلى الأهل، وأهل الرجل هم أقاربه وعشيرته وقومه أي أهل بلده، .. فإننا

لن نجد مصطلحاً مضاداً لمصطلح المجتمع الأهلى غير ضده على صعيد اللغة وهو المجتمع الأجنبيى، وهذا بالطبع ليس المقصود فى أدبيات الانتلجنسيا العربية التى تخلط بين مصطلحى المجتمع المدنى والمجتمع الأهلى، أن المجتمع الأهلى بذلك الفهم يحمل فى طياته الحاكم والمحكوم والقاهر والمقهور والظالم والمظلوم والمعتدل والمتطرف فهؤلاء جميعاً جزء من الأهل أو من القوم أو البلد وبالتالى ومن خلال استحضار المرتكزات السامية لأطروحة المجتمع المدنى فإننا سنستبط بكل سهولة ويسر مدى عدم دقة ومنطقية ذلك الخلط المفاهيمى والاصطلاحى الذى يرادف المجتمع بالمجتمع الأهلى أو العكس[2]"

فالمجتمع الأهلى ينطلق من الأسرة إلى التربية إلى العمل إلى السياسة إلى الترفيه، وعلى هذا فإن المجتمع الأهلى هو العمود الفقرى للمجتمع الذى يهدف إلى إشاعة النظام أو الانتظام العام داخل المجتمع.

وإذا اختلف المجتمع الأهلى عن المجتمع المدنى فإن المجتمع الأهلى كان له مدلول أوسع وأشمل من الدولة المعروفة حتى الآن، بمعنى أنه لا يقتصر على العلاقات السياسية والمؤسسات الرسمية ويعطى لمبادرات الأفراد إمكانية التعبير عن نفسها، إلا أن الدولة جزء مهم من المجتمع الأهلى والذى يتعلق بمجموع مواطنى الدولة الواحدة، وما ينشأ بينهم من علاقات ليست فقط سياسية وغير ذات سمة رسمية.

إن المجتمع الأهلى مفهوم عرفه بعض الكتاب منذ زمن، وقد عرفته مجتمعات عديدة من بينها المجتمع العربى الذى كان يزخر بالكثير من مكونات المجتمع الأهلى، ذلك مثلاً مؤسسات الأحباس أو الوقف والمساجد والزوايا إلى جانب الجمعيات الخيرية والأهلية التى أخذت على عاتقها رعاية اليتامى والفقراء، كما شملت محو الأمية وتعليم الكبار، وفى العصر

الحديث شهد مفهوم المجتمع الأهلي نهضة واهتماما ضمن الخطاب التنموى، انطلاقاً من أن المجتمع الأهلي له دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية على اعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية وهدفها في آن واحد من ناحية، وإلى جانب كونه عنصراً مهما في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.[3]

(أ) أركان المجتمع الأهلي:

والمجتمع الأهلي بالمعنى السابق له أركان أساسية أهمها:[4]

1- **الفعل الإرادي الحر**: فالمجتمع الأهلي يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو غير الجماعة القرابية، مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد، والمجتمع الأهلي غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، وينضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع الأهلي من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة سارية أو معنوية.

2- **التنظيم الجماعي**: فالمجتمع الأهلي هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، ولكن يبقى أن هناك تنظيما، وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع الأهلي عن المجتمع عموماً، فالمجتمع الأهلي هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

3- الجانب السلوكي: ويتعلق بمدى قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حقهم في أن يكونوا منظمات أهلية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف

داخل وبين منظمات المجتمع الأهلى بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتعارف عليها والمقبولة حضارياً، أى بقيم الاحترام والتسامح والتعارف والتنافس والصراع السلمى.

(ب) المجتمع الأهلى والعولمة [5]:

إذا كان المجتمع الأهلى ظاهرة اجتماعية وجدت فى كل المجتمعات والأزمنة والعصور، فإن الواقع يؤكد أن هذا المجتمع (الأهلى) له حضور فعال فى كل مجتمع له دولة، لكن العبرة بحجم هذا المجتمع وبالدور الذى يقوم به. فالمهتم بموضوع المجتمع الأهلى يجد أن المجتمع المدنى يضعف دوره ويضيق حجمه فى بلدان العالم الثالث بينما يقوى هذا المجتمع وتتسع مسؤولياته ويتشعب دوره فى المجتمعات المتقدمة، وربما يرجع ذلك إلى وعى وثقافة وتقدم المواطن الغربى ومعرفة تحقيق أهدافه وطموحاته من خلال هذا المجتمع فى ظل غياب الدولة أو تجاهلها لبعض حقوقه، أما فى العالم الثالث فإن الدولة أو (الحكومة) هى المنوطة بكل شىء ولا تسمح بوجود مجتمع أهلى يتنافس مع وظائفها أو يقوم مقامها، أو كما يقول البعض، فالحكومة هى الجهاز التنفيذى القائم على القوة، وفى هذه الحالة يجب السيطرة على الحكومة حتى تصبح حكومة وطنية حقيقية وتحويلها إلى دولة مدنيه يشارك فيها المواطن بفعالية فى العملية السياسية وفى عملية التنمية الشاملة.

إن العالم المتقدم والمستفيد الوحيد من العولمة ومؤسسات العولمة، يسعى من وراء تشجيع ظهور المجتمع الأهلى وانتشاره بل ودعمه مادياً ومعنوياً فى دول العالم الثالث بحيث يفعل دوره ويكون بديلاً للدولة وبهذه الطريقة تضعف الدولة الوطنية وهذا يساعد فى تغلغل

المصالح الأجنبية فى داخل الدولة ويحدث نوع من عدم الاستقرار أو التماسك، وهذا لا يمنع من إقامة مجتمع أهلى، بل العكس يجب أن يتواجد المجتمع الأهلى وبقوة ويجب دعمه والمشاركة فيه والسعى معه بقوة وخاصة ليجد له دور فعال فى الدولة أو بمعنى آخر فإن المجتمع الأهلى يمكنه أن يسد الفجوة التى تتركها الدولة بينها وبين المواطن. فالدولة لا تستطيع أن تقوم بكل المهام، وله وظائف معيبة كثيرة ومن هنا ينشط المجتمع الأهلى ويكون له دور تنموى وهذا يشجع الدولة على مراجعة نفسها وأن تنقب فى وظائفها لتسد ما تجده غائباً وهذا ما حدث فى المجتمع المصرى إبان الانتخابات التشريعية (2005) حينما نشط الأخوان المسلمين فى هذه الانتخابات وهذا النجاح كان سببه هو أن هذه الجماعة استطاعت أن تلعب دوراً حيوياً وفاعلاً فى المجتمع المصرى فى وقت غابت فيه الدولة وقصرت فى أداء وظائفها.

فالمجتمع الأهلى ظاهرة اجتماعية إيجابية تستطيع أن تقوم بأدوار مهمة وفاعلة فى المجتمع شرط أن تبتعد عن التمويل الأجنبي وألا تنساق بأهداف غربية وإذا ما تحقق له الاستقلالية والاعتماد على الذات يمكن أن تقوم بأدوار متعددة منها الدور التربوى والتنموى والإصلاحى والاجتماعى.

ثانيا : النشأة التاريخية للمجتمع المدنى :

منذ تسعينات القرن العشرين وموضوع المجتمع المدنى يحتل مساحة كبيرة من اهتمام المفكرين والسياسيين سواء فى الغرب أم فى الشرق، وقد تباينت وتعددت الرؤى حول مفهوم المجتمع المدنى وماهيته ومعطياته ومدى طبيعة العلاقة التى تجمع بين ذلك المصطلح وبين مصطلحات أخرى متشابهة مثل" المجتمع السياسى" و" المجتمع

العسكرى" و" المجتمع الأهلى" وغير ذلك من المصطلحات، فعلى صعيد دلالة المصطلح أبدى البعض تحفظه على دلالته اللغوية، واعتبروا أن لفظ مدنى يحيل فى اللغة العربية إلى المدينة، وأنه بشىء من التجاوز فإن عبارة المجتمع المدنى تكتسب اللغة العربية معناها من مقابلها الذى هو" المجتمع البدوى" كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع الحضرى" فى مقابل"الاجتماع البدوى" كمفهومين إجرائيين فى تحليل المجتمع العربى خلال عهده والعهود السابقة له،وبالتالى لأن القبيلة هى المكون الرئيس فى البادية العربية، فإن المجتمع المدنى سيصبح فى هذه الحالة المقابل المختلف إلى درجة التضاد للمجتمع القبلى مع الأخذ فى الاعتبارات بأن اللفظ الأجنبيى civi الذى نترجمه بـ" مدنى" فى قولنا "مجتمع مدنى" يستبعد فى الفكر الأوروبى ثلاثة معان رئيسة هى بمثابة أضداد له وهى " التوحش والإجرام" و" الانتماء للجيش" و"الانتماء للدين" وعليه فإن مصطلح المجتمع المدنى هو مصطلح تم بناؤه فى الفكر الأروبى منذ القدم على مجتمع متحضر لا سلطة فيه للعسكر والكنيسة الأمر الذى يجعله يتباين من الناحية الفاهيمية مع دلالته فى اللغة العربية.[6]

والمتتبع لمفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الغربى القديم يجد أن هذا المصطلح قد استخدم منذ زمن بعيد عن الفلسفة اليونانية، حيث تحدث عنه أرسطو من خلال ما أسماه Koinonia Politike أى ذلك الفضاء الاستشارى المتميز عن الأسرة والشعب، ولكن المتشابه به مع الدولة، ولئن كانت فكرة المجتمع المدنى فى فلسفة أرسطو السياسية تختلف عن دلالاتها المتعددة منذ العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، فإن مقارباته الفلسفية لمفاهيم" الجماعة السياسية" و" الحياة

المدنـية" وطبـيعة الإنـسان قـد سمحـت مع ذلك بإعطاء فكرة عامة عن الارهاصات الفلسفية والسياسة الأولى لتشكل هذا المفهوم.

والمتأمل فـي فلسفة أرسطو يجد أنها تتخذ من الإنسان حيواناً سياسـياً، وقـد أكد على أن من طبيعته أن يعيش فى أسرة، لأن الأسرة مـثل المـسكن فالإنـسان دائمـاً يـتعلم أن يعـيش فـى مـسكن وتلـك مـن خـصائص الحـياة المدنـية، ويوضـح أرسـطو هـذه الفكـرة فـى كـتابه "الـسياسة" فـيقول" ويـبدو جلياً انطلاقاً من هذا أن المدنية تشكل جزءاً مـن الأشـياء الطبيعـية، وأن الإنـسان بطبيعته حيوان سياسى، وأن من يـوجد خـارجَ المديـنة... إمـا أن يكون كائن منحط degrade وإما كائن فوبـشرى surhumain ولهـذا الـسبب فإنـه مـن البديهـى أن الانـسان حـيوان سياسـى... فى حين أن من لا يستطيع الانتماء إلى جماعة، أو مـن لا يحـتاج إلـيها، لأنـه يكتفى بذاته، لا يمكن أن يشكل جزءاً من المدنية بحيث إنه إما أن يكون حيواناً أو إلهاً"[7]

وفـى العـصور الوسطى أقام القديس أوغسطين saint Augustin تقـابلاً بـين المدنية الأرضية societas civilitas التى تـستمد مجدها من البـشر، وتؤسـس وفـاق رعاياها فيما يتعلق بقضايا الأسرة والطاعة على اتفـاق إرادتهـم حـول القـضايا المـتعلقة بالحـياة الفانـية، وبـين المدينة الـسماوية التـى تقـول لإلهـا أنـت مجدى. فالمدنية الأولى تمثلها الدولة وتحكمهـا رغـبة الهمينة، أما المدنية الثانية فتمثلها الكنيسة، ويتبادل فيها الناس الخدمات بإحسان ورضاء، ومع بداية عصر النهضة وانبثاق الليـبرالية الـسياسية، تـزايدت محـاولات تحديـد المفهوم، وخاصة من حـيث طبـيعة علاقـته بمفهـوم الدولـة، وخاصة أن الدراسات الفلسفية والـسياسية الجـادة لمفهـوم المجـتمع المدنـى قـد ظهرت بدءاً من القرن

السابع عشر، وتواصلت مع القرون اللاحقة، ويبدو أن الهدف من تلك الدراسات هو محاربة السلطات السياسية الاستبدادية وتقويض سلطة الكنيسة المتحالفة وقتها مع تلك السلطات،واختلف الفلاسفة والمفكرون السياسيون خلال تلك الحقبة التاريخية حول هذا المفهوم، فمنهم من جعله مقابلاً لمفهوم الدولة. ومنهم من رأى أنه متلازم مع مفهوم الدولة، ولا سيما ظهور آراء توماس هوبز Thomas Hobbes وجون لوك Jhon Locke ، حيث ذهب هوبز إلى إقامة تعارض تام بين مفهوم المجتمع المدنى وحالة الطبيعة،معتقداً أن الانتقال من الحالة الأخيرة التى هى حالة حرب الكل ضد الكل، حالة يكون فيها الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، إلى حالة المجتمع المدنى (أى الدولة) يقتضى تخلى كل الأفراد عن حقهم فى ممارسة القوة لشخص واحد يكون له من الصلاحيات ما يكفى للتخلص من حالة الحرب المزرية التى هى النتيجة المنطقية لانفعالات الإنسان الطبيعية عندما لا توجد سلطة مرئية توقفها عند حدها[8].

وقد اشتهر توماس هوبز بنظريته حول السلطة السياسية والتى تؤكد أن الحالة الطبيعية للإنسان تحركها الرغبة والخوف والنزوع إلى المحافظة على الذات، ولكن المحافظة على الذات هذه سرعان ما تتبدل ويتحول إلى أنانية تقود البشر إلى الحرب والقتال، وأمام هذه الحالة القتالية والشر المتواصل يأتى العقل ليفرض نفسه. والحل الذى يصل إليه هو التمثل فى الدولة، ويقصد هوبز بالدولة شخصاً واحداً تكون إرادته بموجب اتفاق عدد كبير من الرجال، هى إدارة الجميع بحيث يكون بإمكانها أن تستخدم القوة ومصادر العامة من أجل السلام، وحماية مصالح الجميع، فمفهوم الدولة عند هوبز تهمين عليه

فكـرة شـبح الحرب التى بإمكان الدولة وحدها أن توقف هذه الحرب. وهـذه الفكرة تبرر فى نظر هوبز إخضاع الرعايا للدولة وطاعتهم للسلطة السياسية التـى تمـثلها. وهـذا مـا عـبر عـنه حيـنما قال: إن الوسيلة الوحـيدة لإرسـاء سـلطة كهـذه قـادرة علـى حمايـة الناس من هجمات الغـرباء، ومـن الأضرار التى قد يسببوبها لبعضهم البعض، وهذه تتمثل فـى تـنازلهم عـن سـلطتهم وكل قوتهم لرجل واحـد أو لجمعية واحدة. فالأمر يتعلق بوحدة فعلية للكل فى شخص واحد بعينه، وهذا هو عصر التـنين العظـيم أو بالأحـرى هـذا الإلـه الفاضـى الـذى نـدين له بأمننا وحمايتنا [9].

وجـاء بعـد تـوماس هوبـز جـون لـوك مؤكداً على ضرورة حرية الأفـراد داخـل الدولـة، ومن ثم جاءت فكرة الربط بين المجتمع المدنى والدولـة. وهـذا مـا أدى إلى بـروز فكـرة المواطنة وهذا ما اتضح فى فكر هـيوم D.Humeفى إنجلترا وكانط E.kant فى ألمانيا وجان جاك روسو J.J.Rousseau فـى فرنـسا وقـد حاول كل منهم تحديد فكرة المجتمع المدنـى علـى طـريقته الخاصة، وقد ذهب روسو إلى ربط المفهومين على نحـو يـسخر الدولـة لخدمـة المجتمع، بل إن هدف الدولة ذاتها ليس شيئاً آخر سوى حفظ وازدهار أعضائها، لذلك لا يكون الحكم السياسى شـرعياً إلا عـندما يـصدر عـن عقـد اجتماعـى معـبرٌ عـنه فى العبارات التالـية" إيجـاد شكل من التجمع يدافع ويحمى.. الفرد وممتلكات كل مـشترك.. بواسـطته يـتحد كـل فـرد مع الآخرين بحيث لا يخضع إلا لذاته ويبقى حراً أكثر مما كان من قبل" [10]

إذن فكـرة المجـتمع المدنـى عـند روسو قامت على أنقاض المجتمع الطبيعـى فـى محاولـة الإنـسان الـتعويض عـن النظام الطبيعى، الذى أخذ

يتلاشى لأسباب عديدة بنظام من صنع الإنسان ونظام وضعى متفق عليه بين أعضاء الجماعة لتنظيم علاقاتهم وواجباتهم وحقوقهم، فيما صار يعرف بالعقد الاجتماعى، فالعقد الاجتماعى إذن هو أساس المجتمع المدنى، ومن ثم صار المجتمع المدنى تنظيماً إنسانياً وضعياً ليس فيه للطبيعة دور مهم.

وتأسيسا على ما سبق فيمكن التأكيد على الرغم من تعدد وتباين الآراء الفلسفة والسياسية حول مفهوم المجتمع المدنى فإنه بإمكاننا أن نميز بين اتجاهين أو نزعتين أساسيتين هما: نزعة أنجلو سكسونية تميل إلى ضرورة الفصل بين مفهوم المجتمع المدنى ومفهوم الدولة ويمثلها الاسكتلندى آدم فيرغسونAdam Fergusson الذى يعطى المجتمع المدنى دور المنتج للقيم الأخلاقية والاجتماعية، وبين نزعة ألمانية تدعو إلى اندماج المجتمع المدنى فى الدولة، ويمثلها هيجل F.Hegel الذى ذهب إلى أن بإمكان الدولة الكلية وحدها توحيد المصالح المختلفة التى يعبر عنها المجتمع المدنى، ويعتبر هيجل المنظر الكبير للدولة، فاعتبرها التجسيد الموضوعى الأكثر سموا للوعى الاجتماعى، وعندما قارنها مع الأسرة ومع المجتمع الاقتصادى رأى أنها أعلى صورة للتنظيم الاجتماعى.

ويؤكد هيجل بأن قيمة الفرد وحياته الأخلاقية لا يمتلكها إلا من حيث كونه يعيش فى الدولة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما اعتقد أن الشعوب التى لم تشكل دولة لا معنى لها من التاريخ، وفى هذا الصدد يقول: " إذ ينبغى أن تعرف أن الدولة هى تحقيق الحرية أى الهدف النهائى المطلق الذى يوجد لذاته ويجب بالإضافة إلى ذلك معرفة أن كل القيمة التى يمتلكها الإنسان وكل حقيقة روحية لا يمتلكها الإنسان إلا بفضل الدولة... لأن الحق هو وحدة الإدارة العامة مع الإدارة الذاتية،

وفـى الدولـة يـوجد العام فى القوانين وفى التحديدات الغامة والعقلية، إن الدولة هى الفكرة الإلهية، كما توجد على الأرض"[11]

ثالثا: المجتمع المدنى بين الرأسمالية والاشتراكية:

لقـد كثـر الحـديث حـول المجـتمع المدنـى بين الفلاسفة والمفكرين السياسيين وازداد الجدل ووصل بهم الحال إلى تبنى المفهوم من وجهة نظر كـل مدرسة، وكما أسلفنا من قبل فإن حوار النزعة الأنجلوسكسونية وحوار النـزعة الألمانية مـع الكـسى دى توكفـيل؟ Alexis de Tocque ville مـن وجهـة، ومـع ماركـسى k.Marx وانجلز من وجهة آخرى، وتصور توكفيل أن الدولـة الحديـثة تنـزع إلى خنق المجتمع المدنى، وأن سلطة الملك تحول كـل أمـة إلى مجـرد قطـيع مـن الحيوانات المرعوبة، ولعل هذا ما دفعه إلى القـول بأن التطور الأساسى المميز للمجتمعات هو ذاك الذى ينقلها من حالة الحـرية الأرستقراطية إلى حالة المساواة الديمقراطية. أما ماركس وانجلز فقد ذهـبا إلى أن انبـثاق المجـتمع المدنـى يمثل تعبيراً عن الثورة البرجوازية وهو بـذلك ينتمى إلى مقولة الاقتصاد السياسى، ويقدم ماركس وانجلز حلاً بديلاً عـن الأزمـة الحاصلة فى النظم الرأسمالية بين المجتمع المدنى والدولة التى يعرفانها بأنها جهاز قمع ومراقبة يخدم طبقة اجتماعية معينة، وهذا الحل يتمـثل أساسـاً فـى الانـتقال إلى مرحلة الاشتراكية، ولا شك أن التحكم فى طاقات الطبيعة بواسطة التقنية يخلق الثروة، غير أن السيطرة على الطبيعة تحدث كذلك ظواهر التبعية والاسترقاق ومن هنا دعا ماركس إلى ضرورة نقد الاقتـصاد والـسياسة تمهـيداً للانـتقال مـن حالـة الـصراع العنيف بين قوى المجـتمع المدنـى والدولة فى النظم الرأسمالية إلى حالة المجتمع الاشتراكى الذى يمثل فيه المجتمع المدنى والدولة وجهان لعملة واحدة.[12]

وكمـا يـؤكد بعـض المفكـرين أن هـذا الانـتقال لـه خصوصيته، فهو انتقال من مجتمع تهيمن عليه منظمة اجتماعية خارجة عن ادارة البشر إلى مجـتمع يـتحكم فـيه البـشر مـن شـروط الإنتاج، بمعنى آخر أنه انتقال من مجتمع مؤسس على الفصل بين المنتجين ووسائل الإنتاج إلى مجتمع مؤسس علـى الاقتـصاد الكلـى لهذا الفصل،وهذا ما أكده كل من ماركس وانجلز، حـيث إنهـا لا يـربطان بـين الهيمنة السياسية للبروليتاريا وبين هدم جـهاز الدولة الذى ورثته دولة الطبقات، وهكذا فإن مركزة وسائل الإنتاج وإشراف الدولة عليها، وتخطيط استخدامها، وتدخلها فى حق الملكية وفى علاقات الإنتاج يكفى من نظرهما لفتح المجال أمام الانتقال إلى الاشتراكية، وتجاوز حالة التبعية والاستغلال التى يعانى منها المجتمع المدنى فى ظل سياسات الـنظم الليبرالية الرأسمالية. وبصفة عامة اكتسب مفهوم المجتمع المدنى فى النظـرية الماركـسية معنـى مادياً نأى به عن المفهوم المعرفى البحت، ومعنى ثـورياً ليـتحول فى العمل اليومى إلى سلاح سياسى ضد السلطة الاستبدادية فى المجتمع.(13)

أن الـربط بـين المجـتمع المدنـى والمجـتمع السياسى كان له مبرره الـذى يجـد حيثـياته فـى بـساطة المكـونات التى كانت تقوم عليها كل من مـنظومة المجـتمع المدنى والمجتمع السياسى فى ذلك الوقت. وبالتالى كان مـن المنطقى مع تعقد تلك المكونات وبداية ظهور بذور تجلياتها الحديثة أن يـتم إعـادة النظر فى منطلقات العشق الفكرى الذى كان يربط بين المجتمع المدنـى والمجـتمع السياسى، وكانت البداية من خلال الأدبيات الماركسية، حيث يقول خر امش المفكر الايطالى الاشتراكى فى أحد النصوص المهمة من دفاتـر الـسجن أن " مـا نـستطيع أن نفعلـه حتـى هـذه اللحظـة هو تثبيت

مستويين قوقعتين أساسين الأول المجتمع السياسي أو الدولة والثاني يمكن أن يدى المجتمع المدنى الذى هو مجموعة من التنظيمات" [14]

رابعاً: ومبررات قيام المجتمع المدنى:

إذا كان المجتمع المدنى يعرف على انه" مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها متلزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" [15] فإن بعض علماء الاجتماع السياسى قد انشغلوا كثيراً بقضية المجتمع المدنى وأكد البعض أن المجتمع المدنى يحمل حضارة الغد العالمية، ويؤكد بعض العلماء والفلاسفة أن الاهتمام بموضوع المجتمع المدنى ربما يفسر من خلال عدة عوامل يتعلق بعضها بالتحولات التى حدثت فى أوروبا الشرقية من وجهة، وفى أوروبا الغربية من وجهة ثانية، أن مجالات تفسير التحولات الثورية التى حدثت فى أوروبا الشرقية عام 1989 جعلت العديد من المفكرين والعلماء والفلاسفة يصطدمون بالخطاب المتعلق بانبثاق المجتمع المدنى، فبسببها ثم إحياء هذا المفهوم وشاع استخدامه على نطاق واسع فى خلال عقد الثمانيات من القرن العشرين، وأخذ فى هذه الفترة معنى معيارياً يدل على ضرورة بناء منظمة من أجل تعبير النظم الشيوعية الحاكمة وقتها،نتيجة لذلك ظهرت بعض دول أوروبا الشرقية بعد فشل الحركات الطلابية والعمالية البولونية خلال الفترة 1960-1970 صور جديدة للمعارضة، لم يغد الأمر يتعلق بمنهاضة الشيوعية التقليدية، ولا مجاملات إصلاحها من الداخل، بل تعلق الأمر بانبثاق محصور فى أوساط ثقافية تشكوسلوفاكيا وهنغاريا، وأخذ طابع اجتماعى فى بولونيا وبأسلوب محدد وضعيف فى ألمانيا، وسعى

منكرو هذه الحركات إلى تنظير رؤيتهم فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين [16] .

وعلى النقيض من المدرسة الاشتراكية الماركسية ظهر التيار الليبرالى الأمريكى منطلقاً لتصور وتحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، وعاد مفهوم المجتمع المدنى إلى الظهور فى الحياة السياسية الغربية انطلاقاً من الشرق،ومع انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة وإعادة تقسيم العالم من جديد، واختفاء الثنائية فى العالم وبروز مفهوم القطب الواحد، أصبح نشاط مؤسسات المجتمع المدنى أكثر حضوراً على الساحات المحلية والاقليمية والدولية، كما أصبح بالإمكان الحديث عن مستقبل زاهر للديمقراطية الليبرالية والرأسمالية لا منافس لها على الساحة الدولية، فى نفس الوقت تم التقليل من قيمة الخصوصيات العرقية والثقافية والدينية لصالح فكرة المواطنة العالمية، كل هذه العوامل جعلت من تجدد الحوار حول مفهوم المجتمع المدنى تعبيراً غامضاً ومعقداً عن الصراعات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، ومن ثم فأن تحديد مفهوم المجتمع المدنى ودوره فى المجتمعات الحديثة والمعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العوامل التى بدأت تتشكل فى السبعينات من القرن الماضي وما نتج عن ذلك من ظهور العولمة والتى شكلت العالم بشكل كوكبى على وجه العموم والمجتمع المدنى بشكل عالمى على وجه الخصوص.

وأصبحت مؤسسات المجتمع المدنى بعد ذلك من أهم المؤسسات التى يعول عليها مسؤولية تحقيق التنمية الشاملة ونشر الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان .

خامساً : المجتمع المدنى والعالم العربى والإسلامى :

من أين أتت فكرة المجتمع المدنى فى الدول العربية؟ ومتى استخدم مفهوم المجتمع المدنى فى العالم العربى؟ ومتى نشطت مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول العربية؟ وقبل الحديث عن تقديم إجابات وافية وشارحة للأسئلة السابقة يود المؤلف أن يلفت الانتباه إلى أن الحديث عن فكرة المجتمع المدنى من الأساس كانت فكرة حساسة وفى نفس الوقت من الموضوعات الخطيرة التى تمس الأمن العام وتتدخل فى السياسة العامة للدولة، وما زالت بعض الدول العربية ونحن فى مطلع الألفية الثالثة تخشى الحديث عن المجتمع المدنى ودوره الفاعل فى حركة المجتمع، وخاصة أن هذه الدول تعتبر أن الحديث عن فكرة المجتمع المدنى من المحرمات الفكرية وإن كان البعض يرجع ذلك التخوف إلى أسباب تاريخية واستعمارية، كما يعتقد البعض أن الحديث عن مفهوم المجتمع المدنى يتعلق بشرعية جهاز الدولة والتدخل فيه والإضعاف من هيبته،لأن موضوع الشرعية فى الدول العربية من الموضوعات الحساسة جداً، وهذا ما أدى ببعض الدول العربية إلى اتباع أحد الطريقين لمنع الحديث من مثل هذا الموضوع، إما اجتذاب الباحثين والمثقفين إلى صفها! والتحكم فى وسائل الإعلام وتحديد ما ينبغى الحديث عنه وما ينبغى أن يطرح من أفكار وتوجهات، أو تفرض عليهم الصمت وتمنعهم بالقوة الجبرية.

وعلى الرغم أن البعض يرى أن موضوع المجتمع المدنى مفهوم حديث على العالم العربى وأن الاهتمام به كقضية فكرية وسياسية هو أمر حديث إلا أن التراث العربى والإسلامى يحدثنا أن فكرة المجتمع المدنى قديمة وموجودة من فكر ابن خلدون حينما تحدث عن الاجتماع الحضرى والاجتماع البدوى كمفهومين إجرائيين فى تحليل المجتمع العربى خلال

عهده والعهود السابقة له، كما أوضح الفارابى فى كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" مفهوم المجتمع المدنى ودوره فى المجتمع[17] .

فمن يعتقد بحداثة المجتمع المدنى فى العالم العربى فالاعتقاد الجازم عندهم هو أن موضوع المجتمع المدنى من الموضوعات المستوردة أو الوافدة من الغرب مثله مثل العلمانية والحداثة وما بعد الحداثة والعولمة، وكلها أمور وافدة المنشأ نشأت فى إنجلترا عند "جون لوك" ومن هولندا عند" اسبينوزا" ضد الكنيسة والمعبد من أجل إيجاد البديل عن المجتمع الدينى المتسلط وأيضا ضد الإمبراطورية وبقايا سيطرة الإقطاع ضد النظم الملكية والإمبراطورية والإقطاعية، كل ذلك دعا إلى إيجاد مجتمع مدنى حر، مجتمع يسوده القانون ويعبر عن حقوق الإنسان التى تحولت فيما بعد إلى" الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" وكان فى مقدمتها حرية التفكير والتعبير وحرية القول والعمل وحرية الاعتقاد. وحرية الحركة والانتقال، وحرية الاختيار بين المذاهب والنظم السياسية ثم جاء بعد ذلك حرية العقد الاجتماعى الذى ينظم العلاقات بين الأفراد، وبموجبه يتنازل كل فرد عن جزء من حريته الطبيعية لمثل عن المجموع، مفوض فى التعبير عن المصالح العامة ككل، فهو الجامع لحريات الأفراد أو البعض منها والذين تنازلوا عنها بمحض اختيارهم وإرادتهم، فالسلطة السياسية ليست تيوقراطية (حكم الله) ولا (أوليجاركية) حكم الأقلية، ولا إقطاعية) حكم الإقطاع،ولا(طبقية) حكم الطبقة، بل سلطة سياسية من اختيار الأفراد وتمثل مجموع الإرادات الحرة المستقلة لكل أفراد الشعب[18]

ويؤكد أصحاب هذا الرأى (القائل باستيراد المجتمع المدنى من الغرب) أن الجدل والصراع حول نشأة مفهوم المجتمع المدنى قد انتقل من موطنه الأصلى الغربى إلى بلاد المشرق العربى فأحدث خلطاً فى المفاهيم

وبلبلة فى الأفكار، وخاصة حول مفهوم الدولة والمجتمع والدولة والمجتمع المدنى، وكأن باقى نظم الحكم فى الوطن العربى تقليدية أو تقدميه، محافظة أو ليبرالية، ملكية أو جمهورية، ليست نظماً شمولية، مع أن الدولة ليست النظام السياسى، والدولة بناء سياسى مستقل، كيان صورى يمثل الإدارات العامة لمجموع الجماهير، وتبقى الدولة وتتغير النظم السياسية، كما قد تعنى الدولة أجهزة الأمن والشرطة. وقوات الحرس الواطنى أو الجمهورى والقوات المسلحة، وأجهزة المخابرات، وباقى أجهزة القمع، وهى القوى التى يئن من وجودها وتضخمها المجتمع العربى، خاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخيرة فى العالم ولا سيما فى الوطن العربى، وهذه ليست الدولة بل أجهزة الأمن خارج حدودها، لأن الدساتير البشرية تحمى حقوق المواطنين الطبيعية فى حرية القول والعمل.[19]

كما يؤكد أنصار الرأى السابق بأن سيطرة الدولة تأتى عن طريق سيطرة الحزب الحاكم الأوحد وقهر المعارضة السياسية وتهميشها أو اضطهادها تخويناً أو تكفيراً، ولا سيما الدولة الضعيفة التابعة للقوى الكبرى والمتحالفة مع أعداء الوطن، والحقيقة أن الهدف غير المعلن من هذه الدعوة هو التقليل من سيطرة الدولة على المجتمع، أى استبدال سلطة بأخرى، ونبذ سلطة الدولة الممثلة لإدارة المجموع من أجل سلطة الطبقة، وخاصة طبقة الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال وذلك بهدف السيطرة الاقتصادية والسياسية كما أن الهدف من ذلك هو تفتيت سلطة الدولة وإنهاء التخطيط الاقتصادى لصالح (الخصخصة) بحجة الإنتاج فى مقابل الإنفاق، ومن أجل الدخول فى اقتصاديات السوق الحر، والمنافسة والربح، وتطبيق اتفاقية (الجات) وما اتبعها اتفاقيات (التجارة الحرة) والخروج

بالاقتصاد من المحلية إلى العالمية، تهريباً للأموال إلى الخارج، بعد المضاربة والتهرب من الضرائب في الداخل، وتحويل الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد تابع. اقتصاد خدمات، وتحويل السوق الوطنية إلى عمالة واستهلاك وتجميع رؤوس الأموال الوطنية من الخارج، والخبرة الفنية من الخارج، فنظام العالم الجديد أحادى القطبية فى السياسية والاقتصاد تحت مسميات كثيرة أهمها (الكوكبية) و(العولمة) و(العالم القرية الصغيرة) و (ثورة المعلومات) و(عصر التقنية الجديد) و(القرن الواحد والعشرين) و(الألفية الثالثة) وغير ذلك من المسميات[20].

ولكن بعيداً عن الصراع الغربى حول نشأة مفهوم المجتمع المدنى، وعلاقته بالدولة، وعلاقة دولة بالمجتمع، وتحديد معنى الدولة ومعنى المجتمع فالدولة هى الدولة المؤسسات المستقلة، وهذه المؤسسات هى هياكل صورية قائمة بذاتها يملؤها النظام السياسي طبقاً لأيديولوجيته واختياراته السياسية، فالدولة فى حد ذاتها ليست خير أو شر، حرية أو قهراً، رأسمالية أو اشتراكية،سلطوية أو فوضوية، قوية أو ضعيفة، فالدولة بناء صورى يملؤه النظام السياسي، فهى خيراً وشر لابد منه من أجل خير عميم أو شر أعظم،[21]

فالمجتمع كما يقول حسن حنفى هو مجموع الأفراد فى تنظيمات مستقلة عن الدولة تعبيراً عن اختيار الأفراد والجماعات الحرة،ثم تتحول التنظيمات إلى مؤسسات اجتماعية يحكمها قانون الجمعيات الأهلية والمدنية، ويتكون المجتمع المدنى من الجمعيات العلمية والأدبية والنوادى السياسية والثقافية والنقابات والاتحادات المهنية وكلها يطلق عليها اسم المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات العلمية، بالإضافة إلى مجموع العلماء والأئمة وأهل الرأى والمشورة ومنظمات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة

والخدمات الاجتماعية وتنظيم الأسرة ودور المناسبات والعيادات الأهلية.. وغير ذلك، فالمجتمع يولد مؤسساته وتنظيماته في إطار القانون الذى ينظمها وتحت إشراف الدولة حتى تتحقق الأهداف ولا تتناقض الاختصاصات مع مؤسسات الدولة، والدولة والمجتمع بهذا المعنى واقعان وضرورتان، الأولى صورية والثانية مادية، الأولى من أعلى والثانية من أدنى، الأولى لتحقيق الوحدة فى المجتمع والثانية لتحقيق التعددية فيه، وسيطرة الدولة على المجتمع تقضى على حرية القول والعمل، وسيطرة المجتمع على الدولة تقضى على هيبة الدولة وقوتها فى الداخل والخارج، وتتحول إلى جماعات ضاغطة أو صراع قوى دون تجسيد لإرادة المجموع، فالقضية إذن ليست على التبادل، أولوية الدولة على المجتمع، أو أولوية المجتمع على الدولة، بل قيام الدولة والمجتمع معاً، دولة قوية ومجتمع قوى.(22)

أما القائلون بقدم مفهوم المجتمع المدنى ووجوده فى الحضارة العربية والإسلامية فيوكدون أن مفهوم المجتمع المدنى معروف وموجود فى تراث الأمة العربية والإسلامية، بل يرجع الاهتمام به قبل ذلك بكثير فى الحضارات القديمة من حضارة سومر وبابل ووادى النيل وتشهد هذه الحضارات القديمة أول تأسيس للحضارة الاجتماعية، وما يسمى اليوم المجتمع المدنى، ومن هذه الدلائل على سبيل المثال لا الحصر، شرائع حمورابي، إلى المصريين القدماء إلى الكنعانيين إلى الإسلام الذى أسس للمجتمع المدنى الإنسانى وصولاً إلى ابن خلدون وإبداعاته فى المجتمع المدنى الإنساني وبخاصة تأسيسه لعلم الاجتماع.

فالمجـتمع المدنـى إنما هو من أهم التقاليد التى كانت العرب تعمل علـى إرسـائها فـى الحـياة الاجتماعية منذ زمن بعيد. فهو ليس غريباً عنا وانمـا مـن صـلب البنية الاجتماعية العربية قديماً وحديثاً، وما زال المواطن العربـى يـتعلق بـه تعلقـاً حمـيماً، فهو لا يشعر بغربته عنه كونه لصيقا به ومتمثلاً فى حراكه الاجتماعى[23].

ومـن يـنقب فـى الـتراث الاسلامى عن مفهوم المجتمع المدنى يجد مـدى اهتمام الإسلام بطبيعة المجتمع المدنى، بل تجاوز معطيات المجتمع المدنى الغربى إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير عندما طرح عدم أفضلية العربى علـى الأجنبـى، ومـساواته فى المجتمع الإسلامى، قال تعالى" وما خلقناكم إلا شـعوباً وقـبائل لـتعارفوا إن أكـرامكم عـند الله اتقـاكم" فلـم يقـل القرآن الكريم أقواكم أو أغناكم بل قال أتقاكم، فالمجتمع الإسلامى يرفض العرقية واعتـبارات الجـنس واللون لقوله صلى الله عليه وسلم" لا فضل لعربى على أعجمـى إلا بالـتقوى"، فلم يعرف الإسلام التمييز بين البشر إلا بالتقوى لا بالنـسب أو المـال أو الجـاه، ولم يكـن هناك أىتمييز ما بين النخبة وعامة الـناس، وكـان عمـر بـن الخطـاب وهـو أمـير المؤمـنين يتـساوى مـع باقـى الـرعية،وقد قالهـا عمـر" الحمـد لله الـذى وجد فى أمتى من يقوم اعوجاج عمر"[24].

فالمجـتمع العربـى الإسـلامى مجـتمع عـرف الـشورى وعـرف الديمقـراطية منذ نزول الوحى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالقرآن الكـريم، والقـرآن الكـريم يدعـونا إلى التحاور والتعارف والتعايش من خلال مفهـوم المجـتمع المدنـى، فهـو مجـتمع مدنى بطبيعته،حضارى بتاريخه، المنـتج لكافـة المعارف الإنسانية، كما أنه مجتمع قدم الكثير من التضحيات

مـن أجـل تـداول الـسلطة ونـشر الديمقـراطية والوعـي بهـا، فهـو مجـتمع الـتعددية، لأنــه تأسـس علـى تـداول الـسلطة ولـيس احـتكارها والـتاريخ الإسلامى منذ الخلفاء الراشدين ضرب لنا أروع الأمثلة على هذا التداول. وما نـراه من استبداد للسلطة وتباعد الدولة عن المجتمع المدنى إنما هو من فعل الاسـتعمار والقـوى الخارجـية التى لعبت بمقدارت هذه المجتمعات، وهذا اوى بـدوره إلى وصول فئات اجتماعية معينة إلى السلطة عبر مساعدة القوى الخارجـية للحفاظ على امتيازاته فى النهب والهيمنة. وما ترتب على ذلك مـن نـشر ثقافة إلقمع والاستبداد فى كل الدول العربية والإسلامية مما حدا بمؤسـسات ومـنظمات المجـتمع المدنـى أن تجد لها دوراً فى التخفيف من حـدة الشقاق والتقريب من وجهات النظر ولعلها أن تقوم بدور غائب الدولة وتقوم بوظيفة أساسية وحيوية.





مراجع الفصل الأول

1-نجاح قدور: المجتمع الأهلى فى ظل العولمة -مجلة" فضاءات" بعنوان " مفهوم المجتمع المدنى- من منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر- تصدرها دار الأصالة والمعاصرة- العدد المزدوج 19-20- مايو-يوليو 2005 طرابلس...ص 29-30 .

2- محمد عابد الجابرى: الواقع العربى الراهن، الكتلة التاريخية مرة أخرى-الموقع الالكترونى للدكتور محمد عابد الجابرى.

3- نجاح قدور: المجتمع الأهلي فى ظل العولمة-مرجع سابق، ص30-31

4- المرجع السابق، ص 31-32.

5- المرجع السابق، ص 32-33.

6- محمد عابد الجابرى: المجتمع المدنى، المعنى والمفهوم-الموقع الالكترونى لصحيفة الاتحاد الإماراتية-العدد الصادر بتاريخ 1 مارس 2005.

7- سيدى محمد ولد يب: المجتمع المدنى والدولة-محلية"فضاءات" مرجع سابق، ص 13.

8- المرجع السابق،ص13.

9- المرجع السابق،ص14.

10-Jeanjacques Rousseau ou contral social paris Granier Flammarion 1966.p.50.

11- سيدى محمد ولديب: المجتمع المدنى والدولة - مرجع سابق، ص 14 - 15 .

نقلاً عن: Hegel lecons sur? Histoire de la philosophic phie Traducation de J Gibelin paris Edition vrin 1945 p.41.

12-سيدى محمد ولديب: المجتمع المدنى والدولة-مرجع سابق، ص 17-18.

13-الحبيب الجهانى، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدنى وأبعاده الفكرية - سوريا - دمشق-ط1 - دار الفكر - 2003،ص 17.

14-عز الدين اللواج: الانتلجنسيا العربية والمجتمع المدنى-مجلة "المؤتمر" مجلة شهرية تصدر عن المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الخضر- السنة الرابعة- العدد(47) يناير 2006- ليبيا - ص 15.

15-سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى - تحرير امانى قنديل- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية- القاهرة- 1995، ص 5.

16-سيدى محمد ولديب: المجتمع المدنى والدولة-مرجع سابق، ص 19.

17-فريال حسن خليفة: المجتمع المدنى عند توماس هوبز وجون لوك- القاهرة-مكتبة مدبولى- 2005-ص 11.

18-فوزى البشتى · مفهوم المجتمع المدنى، قراءة فى الدلالات والأبعاد مجلة"فضاءات" مرجع سابق، ص 35.

19-علي بوعناقة: الدولة وطبيعة الحكم- عجلة المستقبل العربى العدد (225) نوفمبر 1997،ص 48.

20-فوزى البشتى: مفهوم المجتمع المدنى- مرجع سابق، ص 36-37

21-سليمان صالح الغويل: الدولة القومية، دراسة تحليلية في ضوء النظرية العالمية الثالثة- منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (ب.ت) .

22-حسن حنفى: آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربى - منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة - دمشق- 1998، ص 211 .

23-وجيه عمر مطر: المجتمع المدنى، قراءة فى الدلالة- مجلة "فضاءات" مرجع سابق، ص 44-45 .

24-المرجع السابق، ص 45 .





الفصل الثانى

« مفهوم المجتمع المدنى وماهيته »

* **أولا** : مفهوم المجتمع المدنى .

* **ثانيا** : نظرة نقدية حول مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى .

* **ثالثا** : علاقة المجتمع المدنى بالعولمة .

* **رابعاً** : علاقة المجتمع المدنى بالحرية .



أولا : مفهوم المجتمع المدنى :

يجمـع الكثير من المفكرين والمثقفين العرب على مفهوم المجتمع المدنى عقـب انعقـاد نـدوة" مركز دراسات الوحدة العربية 1992" على أن المجتمع المدنـى هـو" المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فـى ميادينـها المخـتلفة فى استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغـراض سياسـية كمـا المـشاركة فـى صـنع القـرار علـى المستوى الوطنى والقومـى، ومـثال ذلـك الأحـزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مـصالح أعـضائها، ومـنها أغـراض ثقافـية كمـا فى اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التى تهدف إلى نشر الوعى الثقافى، وفقاً لاتجاهات أعضاء كـل جماعـة. ومـنها أغراض اجتماعية للإسهام فى: العمل الاجماعى لتحقيق التنمـية"[1] ومـن الواضـح أن هـذا التعـريف الإجرائى مستمد من الفهم الغربى لممارسـة المجـتمع المدنـى وتجلياته بعد ذلك فى الفكر الغربى، وثمة صعوبات ذات مـساس بــ" الانتقائـية" فـى حـدها الأدنـى، وبــ" الفـبركة" فـى حـدها الأقصى،لأن المجتمع المدنى مفهوم تاريخى واجتماعى شديد الاتصال بالتحقق الذاتـى للأمـة وبتجـربتها التاريخـية وبخـصوصيتها الثقافية مما يؤلف الهوية القومـية، ومـن العـسير اجـتلاب مفاهيم بعيدة عن صيرورتها التاريخية، ولعل الأيـسر هـو انبـثاق مفهـوم المجـتمع المدنـى العربى من التجربة العربية ضمانة لتفعـيل هـذا المجـتمع وتحققـه. فهـل فـى مقـدور المرء أن يغفـل عـن مفهوم المجتمع المدنى فى التاريخ العربى والإسلامى، وكيف النظر إلى مفهوم المجتمع الأهلـي وفـئات الـتجار وأصحاب الحـرف والمهـن والـدعاة ونقابات الأشراف وجمعـيات الإصـلاح، وأثـناء ذلـك وبعـده عناصر السلطان الاجتماعى والدينى والقـضائى السائد كشيوخ الطوائف والسلطة الصوفية والروحية وأشكال التكامل الدينى فى عمل الأوقاف وسـواها.[2]

وتتباين آراء المثقفين والمفكرين حول مفهوم المجتمع المدنى. فثمة فروقات كبيرة فى التعريف بين مثقف وآخر، حيث يرى محمد جمال باروت أن المجتمع المدنى هو: المجتمع الذى يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية وصيانة الحقوق الأساسية للإنسان. والفصل بين السلطات، وحرية تداول السلطة، والمساواة، والعدالة، وسيادة الشعب والكرامة الوطنية"[3]

يقدم سعد الدين إبراهيم تعريفاً مختلفاً فى مقال له حيث عرفه حسب اعترافه بترويجه فى المقال لمفهوم المجتمع المدنى عبر مركزه الذى يحمل اسم"ابن خلدون" فأصبح تعريف مصطلح المجتمع المدنى-عنده- يتمحور حول فضاء للحرية يلتقى الناس فيه بإرادتهم الحرة ويأخذون المبادرات من أجل أهداف أو مصالح أو تعبيراً عن مشاعر مشتركة[4] ومن الواضح أن هذا التعريف تصورى افتراضى، فهل الحرية متاحة وأخذ المبادرات متاح بمعزل عن الدولة.

ولا شك أن العمل الإصلاحى والنهضوى قد وضع مفهوم المجتمع المدنى العربى على المحك فى أفكار النهضويين والتنويريين العرب فى القرن التاسع عشر، وهو ما يزال مستمراً بشكل أو بآخر فى الحركات الإسلامية الكثيرة التى لم تكتف فى تفكيرها بالمجتمع المدنى بالرأى والشورى والإفتاء والمساجد وعمل العلماء، بل جاوزته إلى العنف الأصولي المسلح.

أما مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى فتعرف بأنها مؤسسات أو منظمات أو جمعيات أو روابط أهلية غير رسمية ينضم إليها المواطنون طواعية وباختيارهم الحر لتحقيق أغراض محدودة وواضحة وفق ما تم الاتفاق عليه وما حددته نصوص اللوائح الأساسية للمؤسسة أو المنظمة أو الرابطة.

وتهتم تلك المؤسسات بأداء خدمة اجتماعية أو اقتصادية لتنمية المجتمع المحلى وزيادة قدرته فى اللحاق بركب التطور والنمو الحادث فى المجتمعات المتقدمة.

وقد عرف أحد المفكرين مؤسسات المجتمع المدنى بأنها" تنظيمات يشترك فيها المواطنون لخدمة المشاريع المحلية لتنمية المجتمع على أساس من الوعى السياسى والاجتماعى بحيث لا يفعلون ما يتعارض مع مصلحة المجتمع المحلى حتى يتم الانتفاع بمشاركتهم فى حل مشكلاتهم" كما عرفها فى موضع آخر بأنها "مؤسسات تعمل على التنمية الاجتماعية عن طريق الأفراد لرفع مستوى الحياة بما يضمن تغير الحياة للأفضل"[5].

وأيضا عرفت مؤسسات المجتمع المدنى بأنها" التنظيمات التى يقوم فيها الأفراد من خلال إسهامات حرة واعية فى صياغة نمط الحياة للأفضل من جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[6]. كما عرفت بها "مؤسسات غير حكومية يسهم فيها المواطنون بالمشاركة الحرة الواعية لحل مشكلات مجتمعاتها أملاً فى غد أفضل أكثر أمناً" [7].

ثانيا : نظرة نقدية حول مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى :

ويمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدنى إلى عدة تقسيمات أهمها: القطاع الأهلى والقطاع التعاونى وقطاع الشباب وقطاع الأحزاب.

وأهم ما يميز المجتمع المدنى القطاع الأهلى، وتعبير"شهيدة الباز" هذه التسمية إبداعاً عربياً، لأنها تصف بشكل موضوعى العلاقة التاريخية بين الشعب والحكومة فى الوطن العربى والتى كثيرا ما سيطرت عليها حكومات أجنبية مستعمرة والتى نتجت عنها ثنائية" حكومة وأهالى"والتى كثيراً ما تستعمل حتى بالنسبة للحكومات الوطنية للتعبير عن وجود فضاء خاص بكل منها يجعلها فى بعض الأحيان فى موقف انفصال ومواجهة.

ويمكن تحديد القطاع الأهلى وفق تعريف إجرائى مركب يعتمد على بعض المعايير المرتبطة بهيكل المنظمات، وتنوع الأنشطة التى تقوم بها، والوسائل المتبعة فى ذلك بحيث يعنى توافر هذه المعايير اعتبار المنظمة جزءاً من قطاع المنظمات الأهلية، وتتمثل هذه المعايير فى الآتى :

1- أن يكون للمنظمة شكل رسمي مقنن بمعنى وجود مؤسس للمنظمة يميزها عن مجرد التجمع المؤقت للأفراد.

2- أن تكون المنظمة غير ربحية، لا يستفيد من الأرباح أصحاب المنظمة أو مجلس إدارتها وتذهب للهدف الأساسى.

3- أن تكون المنظمة خاصة، أى منفصلة مؤسسياً عن الحكومة.

4- أن تحكم المنظمة وتدار ذاتياً، بمعنى أن تكون مستعدة وقادرة على التحكم والسيطرة على نشاطها، ولا يجب أن تحكم بأى قوى من خارجها.

5- يجب إلا تكون المنظمة حزبية (وهذا يتنافى مع قطاع الأحزاب السياسية والتى تعد ضمن مؤسسات المجتمع المدنى) ولا يعنى ذلك ألا يكون من بين أنشطتها التعليم والتوعية السياسية، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام وبين النشاط الحزبى المحدد، حيث أن الأحزاب لا تعتبر فى أدبيات القطاع غير الحكومى فى الغرب من المنظمات غير الحكومية، على أسا أنها يمكن أن تصل إلى الحكم فى أى وقت. فى إطار مبدأ تداول السلطة.

6- يجب أن تشمل المنظمة على درجة معقولة من المشاركة التطوعية، أما فى الأنشطة التى تقوم بها المنظمة أو فى داخلها أو فى إدارة شؤونها، ولا يعنى ذلك وجوب أن يكون كل أو معظم دخل المنظمة من المساهمات التطوعية.[8]

أما القطاع التعاونى فهو نظام أو تنظيم له أهداف وتحكمه فلسفة ومبادئ، ويعمل من خلال إطار تنظيمى وشكل إدارى ملائم، ويقوم بناء على استجابة واعية لأفراد المجتمع، وذلك لتوسيع وزيادة قدرتهم المحدودة على إشباع رغباتهم المتعددة اعتماداً على أنفسهم، ويقوم التعاون على مبادئ أساسية لا يتخذ بدونها النشاط الصفة التعاونية وهى" :[9]

1- التنظيم الطوعى الحر والرقابة الديمقراطية.

2- الاعتماد على الذات ومساعدة النفس.

3- المسؤولية التضامنية والعمل المشترك.

4- التركيز على تلبية حاجات الأعضاء الأساسية.

5- المساهمة فى التنمية الاجتماعية للمجتمع.

6- التنمية البشرية للأعضاء من خلال مخصصات محددة من صافى العائد.

7- توافر مقتضيات الكفاءة الاقتصادية بوصفها شرطاً لاستمرار النشاط .

8- دفع عوائد على مساهمات الأعضاء بالإضافة إلى عوائد على معاملاتهم مع الجمعية.

واستناداً لما سبق فإن الجمعيات الأهلية والتعاونية تلتقيان فى كونها جميعاً جزء من المجتمع المدنى باعتبارها مؤسسات طوعية حرة تقدم خدمات لأعضائها وللمجتمع دون أن تستهدف الربح أو المصلحة الشخصية والنفعية.

وكما يقول عبد الغفار شكر فإن هناك العديد من المؤشرات التى تؤكد تجاوب القطاع الأهلى والتعاونى مع هذه المسؤولية، حيث ارتفع عدد الجمعيات الأهلية فى مصر من حوالى[13] ألف جمعية سنة1995 إلى (16600) جمعية عام 2002 وهناك 31.4٪ من الجمعيات تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية ويكفى أن 16٪ من طالبى الخدمة الصحية فى مصر يحصلون عليها من المنظمات الأهلية، كما تزايد عدد الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال التنمية الشاملة فبلغت 23٪من أجمالي الجمعيات، وهى جمعيات تتبنى موضوع التنمية يجمع بين التأهيل والتدريب والتعليم للفئات المستفيدة وبين تقديم الخدمات وتطوير البيئة ورفع المستوى الاقتصادى للمواطن، وهناك أيضا تزايد فى عدد الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال تحسين البيئة، وتقوم الجمعيات الأهلية بدور واضح فى مواجهة الفقر وتشغيل الشباب العاطل وتطوير وتحسين الأحياء والمناطق العشوائية[15]

وفـى مجال القطاع التعاونى فإنه توجد حوالى[17] ألف جمعية تعاونية تقدم خـدمات أساسـية لأعـضائها وللمجـتمع، وتـضم فـى عضويتها[13] مليون مـواطن، تنـشط فـى خمـسة مجـالات أساسـية هى التعاون الزراعى والإنتاجى والاسـتهلاكى والإسـكانى والـسمكى، وتنفذ مشروعات إنتاجية وخدمية تساعد علـى تـشغيل العـاملين وتنـتج سلعاً بأسعار مناسبة لاستهلاك الفئات المتوسطة ومحـدودى الـدخل، ويـبلغ إنـتاج الجمعـيات التعاونـية الحـرفية ما يزيد عن خمسمائة مليون جنيه سنوياً .[11]

ثالثا : علاقة المجتمع المدنى بالعولمة :

أصـبح العـالم يعيش الآن تحت مسميات كثيرة لعل أبرزها هو العولمة، والعـولمة ليست ظاهرة ثقافية فحسب بل تعدت إلى جوانب الحياة المختلفة من اقتـصادية وتجاريـة واجتماعـية وسياسـية، ولم تكـتف العـولمة بإختراق حدود الدولـة أو اسـتحداث شـبكة اتـصالات كونية تنظم علاقات الأفراد والجماعات دون رقابـة هـذه الدولـة مما يجعل دور الدولة أو الأمة بتعبير أوسع وظيفياً فى هذه الشبكة الكبرى .

ويذكـر أحـد المفكـرين فـى أحـد كتبه" العولمة المتوحشة" أن أحد أبرز طوابـع العـولمة هو التعددية القومية، ففى عام 1998 بلغ عدد هذه القوميات نحو خمسين ألفاً إلى جانب 450 ألف شبكة للمعلوماتية (الإنترنت) وبالمقابل ثمـة شركات عولمية تملك قوة مالية ضخمة تفوق فى نفوذها مجموعة من الدول مجتمعة،وتطبق هذه الشركات إستراتيجيات على مستوى عالمى ملموسة النتائج فـى مجـالات الحـياة اليومية كافة داخل المجتمعات القومية، فلم يعد الانتماء الوطنـى أو القومـى نقياً، إذ مـا زجـته دوافع واتجاهات وميول يفرضها سياق العـولمة، وتحكمـت قـوانين هذا السياق بمعايير الانتماء وما يليها من رضوخ أو إمـلاء لاستحقاقاته، وكـأن المجـتمع المدنـى بعد ذلك فى إطار الدولة أو الأمة أقرب إلى الوهم، ويتضح ذلك بجلاء لدى معاينة أدوار المنظمات غير الحكومية

التـى تـوازى اجتماعـيا وثقافـياً وإنـسانيا أدوار الـشركات عابـرة القـارات والجنـسيات والقومـيات، أى أنهـا عابـرة لحـدود الدولـة أو الأمة، ويتضاعف تأثيرهـا أمـام المؤسـسات التقلـيدية للمجـتمع المدنـى أو المؤسـسات الحديـثة الحكومـية بوضـعية الدولـة والأمـة نفـسها فـى الممارسة السياسية والاجتماعية والإنسانية.[11]

كمـا أن المـنظمات غـير الحكومـية تتمـتع باسـتقلالية مـا سواء أكانت خطـية أم علنـية، وقد حذت حذوها وسارت فى ركابها منظمات أهلية ومدنية كـثيرة فـى انـتمائها الالتـزام بالدولة أو الأمة، ولعل الحديث عن أن مثل هذه الالتزامات الخارجية مندمجة فى سياسات معارضة داخلية ليس مبالغاً، وغالباً مـا تعمـل هـذه المؤسـسات غـير الحكومـية على معارضة سياسات الدولة بقصد التغـيير أو الإصـلاح أو التطويـر فـيما ينـسجم مـع عناصر الهوية القومية أو لا ينسجم فى مجرد إثارته أو توقيت إثارته أو مواءمته لعمليات إنتاج المجتمع، فقد تنتفـى تبعات إثارة قضايا البيئة ولكن قضايا مثل التنمية والنسيج القومى الاجتماعى. قد تثير أزمات داخلية غير محسوبة أو مأمونة كإثارة قضية الفئات الاجتماعـية والاناسـية ممـا تطلق عليه بعض الدوائر اسم"الاقليات" ولربما كان الحـديث مـن بعـض قـضايا التنمية داعياً للبلبلة مالم ينبثق من تطور اجتماعى داخلـى مـثل الحـديث عـن بعـض قضايا السكان بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأصبح حـديث حقـوق الإنسان مطية لسدنة النظام الدولى الجديد وفى الغالب يوظف فى إطار التدخل فى الشؤون الداخلية للمجتمع.

أصـبحت المواطـنة فـى ظل العولمة هو المنطلق الرئيسى لدعوة المجتمع المدنـى، مادام مفهوم سيادة الدولة أو الأمة قد أصابه التبدل أيضاً، ويتصل هذا التـبدل بمجـالات الانـتماء ومـا تـورثه مـن تعارضـات بين حقوق المواطنة على مستوى وطنى ومستوى قومى ومستوى إقليمى، جغرافى وسياسى ودينى كما لا يمكن إغفال العولمة على المجتمع المدنى،وخاصة فى مجالات التنمية ومعدلات

الـنمو وتوزيع الثروة وتباينات الوفرة الشاسعة بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذا في صلب تحقق المجتمع المدني، ولا سيما اشتراطات الديمقراطية.

إن الحـديث عـن المجـتمع المدنـي فـي ظل العولمة يعني إخضاع قوى إنـتاج المجـتمع إلى عناصـر هـذه القـوة، فمـا مـدى امتلاك مؤسسات المجتمع المدني، أهـي معـزولة عـن الدولـة أو معارضة لها، هل يوجد استقلالية للحراك الاجتماعـي والوعـي بالـتاريخ وتفـضيل المجـتمع المدنـي أم لا؟ وكيف تتحرك مؤسـسات المجـتمع المدنـي مـا لم تـنقلب علـى دولـتها وتمـضي في الإخضاع والاسـتتباع إلى منـتهاه؟ لقـد وجـه مثقفوا المجتمع في ممارسته الصارخة عداء للدولة على أنها تبتلع الإنسان وحريته معاً ذبذبة بين إدارة الصراع والاختلاف بـشكل سـلمي اى احتـضان المـصالح النامـية وحـرية التعـبير عنها، وهي غالباً اقتصادية ومالية تحتاج إلى علاج اجتماعي مدني.

رابعاً: علاقة المجتمع المدني بالحرية:

إذا كانـت قـضية المجـتمع المدنـي قـد أثـيرت بقـوة في الفكر العربي الحـديث خـلال العقـد الأخـير مـن القـرن العـشرين علـى وجه الخصوص فإن الالتـباس مـا يـزال الـسمة اللازمـة بهـذا المفهوم وممارسته العربية، سواء على مـستوى فهمـه أو علـى مـستوى تقـصي جذوره أو على مستوى تحديد علاقاته المـتعددة والمتـشابكة، ولا سيما الدولة والديمقراطية والمؤسسات، أو على مستوى مـشكلاته وتحدياتـه القائمـة والمتزايدة، ولربما كانت قضية الحرية هي العلاقة الأكثـر تـشابكاً وتعقـيداً مـن صـلتها بالمجـتمع المدنـي، وهـي علاقـة مـتفاقمة الالتـباس بالنظـر إلى تحديات العولمة، بما تنتجه من تعارضات وإكراهات على مـستقبل المجـتمع المدنـي فـي الـوطن العربـي، فقـد نهـض المجـتمع المدنـي بمـصطلحه *الغربـي خـلال القرن الثلاثة الأخيرة ضمن صيرورة المجتمع الغربي* الحـديث متلازماً مع تكون الدولة العصرية سلطة مهيمنة على الوطن والمواطن، وعلـى إعلان حقوق الإنسان والمواطنة وحقوقها وهو ما يصير غالباً *إلى التعارض*

الأولى القائم بين سلطة الدولة وهيمنتها،ودولة الحق والقانون المأمولة، ولعل أبرز تبعات مثل هذا التعارض هى الإكراهات الكثيرة الناجحة عن ضغوط التاريخ المدمجة بهيمنة سلطة الدولة على المواطن، وتتبدى هذه الإكراهات فى أوهام متعددة عن وعى الذات الوطنية والقومية من جهة، ووصائية الدولة على المشاركة السياسية من جهة أخرى، ومدى الوفاء للتطلع الديمقراطى فى عمليات إنتاج المجتمع من جهة ثالثة، ثم كان تشكل العولمة فى العقدين الأخيرين قمة التحديات التى تواجه المجتمع المدنى، فالنظام العالمى الجديد يمضى إلى الاستتباع الخارجى وفقاً لآليات الهيمنة التى تصوغها قوى العولمة، وهى تكاد تلغى الدولة، وهذا كله يلقى بظلاله الثقيلة إلى حد التأزم على استحقاقات الديمقراطية التى هى أبرز سمات المجتمع المدنى.(12)

إن العمل الإصلاحى والنهضوى الآن قد وضع مفهوم المجتمع المدنى العربى على المحك فى أفكار النهضويين والتنويريين والإصلاحيين العرب فى القرن التاسع عشر، وهو مايزال مستمراً بشكل أو بآخر فى الحركات الإسلامية الكثيرة التى لم تكتف فى تفكيرها بالمجتمع المدنى بالرأى والشورى والإفتاء والمساجد وعمل العلماء، بل جاوزته إلى العنف المسلح تحت مسمى الأصولية، وقد تفاقمت حدة هذا السلوك السياسى والاجتماعى خطراً خطرا على المجتمع المدنى .

ويتساءل البعض عن مدى اتساع مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى يشمل المفهوم التقليدى والحديث أى يشمل مؤسسات غير حكومية أهلية وخارجية فى الوقت نفسه، وقد رأى البعض أن ثمة مؤسسات تقليدية للمجتمع المدنى مثل العشيرة والقبيلة والطائفة،وهى مؤثرة إلى يومنا هذا بأكثر من مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة مثل الأحزاب والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية والاتحادات الثقافية وسواها.

فلم تعد مؤسسات المجتمع المدنى محلية أو داخلية فى هذه الدولة أو تلك، على أن هذه المحلية أو الداخلية معقدة بهذا القدر أو ذاك بالنظر إلى

البعد العربي أو القومي من وجهة. وبالنظر إلى البعد الاتصالى الدولى الذى أتاحته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فقد انتفت حدود الدولة ،وشوهت حدود الهوية، ففي المقام الأول صار واضحاً أن الدولة. ولا سيما التسلطية تحد من قابليات تفعيل المجتمع المدنى ، مثلما يكاد يتعذر مثل هذا التفعيل فى ظل الدولة الفطرية، حيث تصنيف التجزئة إلى التشرذم الذى تقوم به المؤسسات التقليدية للمجتمع المدنى. وقد نبه أحد المفكرين فى سوريا إلى مخاطر الدولة القطرية الاجتماعية والسياسية على الهوية القومية فى كتابه " الدولة القطرية والنظرية القومية" لقد استبدل التنادى الأيديولوجي بتناد زرائعى إذ لم يعد نافعاً ذلك التفكيك والتقسيم، ومآله السياسى هو" البلقنة"، فأى مجتمع مدنى يقوم أو يتطور فى دولة قطرية تعانى فيما تعانيه من مشكلات المؤسسات التقليدية، أما المشكلات الأهم فهى صعوبات الاندماج القومى والإقليمى والدولى إزاء الاستخدام الضار لثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وهذا يستدعى توظيفاً متعددة الأشكال والفاعليات لمعطيات هذه الثورة فى تعضيد الإمكانية العربية فى مواجهة التشرذم والانتقاص القومى، وهذا يدعو إلى التكامل العربى والتوحد القومى من أجل تفعيل مؤثر لمؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى[13]



مراجع الفصل الثانى

1- مركز دراسات الوحدة العربية: المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-1992، ص 37.

2- عبد الله أبو هيف: شؤون عربية- مجلة تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- العدد 122 صيف 2005، ص 131.

3- محمد جمال باروت: المجتمع المدنى، مفهوماً وإشكالية- سوريا-حلب- دار الصداقة 1995، ص 64.

4- سعد الدين إبراهيم: جريدة الحياة-لندن-31-3-2001، ص 15.

5- محى الدين صابر: الإدارة ودورها فى تنمية المجتمع-ط2- سرس الليان- مطبعة تنمية المجتمع-1992، ص 127.

6- مريم مصطفى: العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تنمية المجتمع- كلية التربية- جامعة المنصورة- 1996، ص 66.

7- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى حل بعض المشكلات المدرسية دراسة ميدانية- مجلة الثقافة والتنمية- تصدر عن جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج-مصر- السنة الخامسة-العدد (11) اكتوبر 2004، ص 68.

8- شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين - لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية- القاهرة- 1997، ص 42.

9- محمود منصور: الدور التنموى للتعاونيات- كتاب الجمعية التعاونية كمنظمات شعبية تنموية-ط1 - تحرير عبد الغفار شكر- مركز البحوث

العـربية- الناشـر مركـز المحروسـة- القاهـرة- ط1 - ينايـر 2002، ص 155.
10- عـبد الغفـار شكـر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فـى مـصر- مكتـبة الأسـرة- سلـسلة العلـوم الاجتماعية- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 2005، ص 11.
11- المرجع السابق، ص 12.
12- عـبد الله أبـو هـيف: الحـرية والمجـتمع المدنى والعولمة- مجلة -شؤون عـربية- العـدد (122) صـيف 2005 - جامعـة الـدول العـربية، ص 129
13- المرجع السابق، ص 132.
14-المرجع السابق، ص 133.



«مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر»

ويتضمن هذا الفصل ما يلى:

دراسة للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولة .

أولاً : الإطار النظرى للمجتمع المدنى وعلاقته بالدولة (مدخل عام) .


ثانياً : المجتمع المدنى وعلاقته بالدولة .

أ - تطور أهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر .

ب- أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر .

ج- خصائص العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر.

د- أهمية المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى .



دراسة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والدولة[1]

أولاً: الإطار النظرى للمجتمع المدنى وعلاقته بالدولة (مدخل عام)

مفهوم المجتمع المدنى وما يشمله من منظمات. قبل الحديث عن مفهوم المجتمع المدنى يجب طرح سؤال مهم ألا وهو: هل يمكن أن نطلق على المجتمع المصرى بأنه مجتمع مدنى بمفهومه العلمى؟ فبالرغم من أن مفهوم المجتمع المدنى يعد من المفاهيم المهمة لفهم المجتمعات المعاصرة، إلا أنه لا يوجد هناك اتفاق تام بين المفكرين والمثقفين على الفائدة منه، فيرى بعض المفكرين أن هذا المصطلح لا يضيف شيئاً، وبالتالى فإن هذا الفريق يوصى بالاكتفاء بمفاهيم الوطنية والديمقراطية والليبرالية، أما التيار السائد حالياً فيرى أن مفهوم المجتمع المدنى لا غنى عنه فى ظل التغيرات المتلاحقة فى ديناميكية المجتمعات المعاصرة. ولعل عدم الاتفاق فى هذا ناتج عن التطور السريع الذى طرأ على هذا المفهوم فى الربع الأخير من القرن العشرين، حيث ازداد استخدامه بشكل واسع فى وسائل الإعلام المختلفة، وبالبحث فى هذا المفهوم يتضح وجود مدخلين مختلفين حول تناول هذا المفهوم هما:

(أ) المدخل السياسى: وهذا المدخل يعرف المجتمع المدنى على أنه مجموعة من المؤسسات التى تؤدى لوجود نظام ديمقراطى حر مبنى على مبادئ المواطنة وسيادة القانون.

(ب) المدخل الاجتماعى: وهذا المدخل يعرف المجتمع المدنى على أنه المساحة الوسطية بين الدولة من ناحية ووحدات بناء المجتمع (أفراد- أسر- شركات...الخ) من ناحية آخرى[2] ويتضح أن المدخلين السياسى الاجتماعى متداخلان فى تناولهما لمفهوم المجتمع المدنى وإن كان التركيز أكثر على المدخل الاجتماعى، حيث عرف كوهين Cohen المجتمع المدنى على أنه دائرة التفاعل الاجتماعى الكائنة بين السوق

والدولة، متضمناً الجمعيات الأهلية والمنظمات ذات النفع العام باستثناء جميع أجهزة الدولة وجميع الهيئات الاقتصادية الساعية إلى الربح، فالمجتمع المدنى مستقل عن الدولة (غير حكومى) ومستقل عن السوق (غير هادف للربح)[3]، كما أن المجتمع المدنى يضم أنشطة المواطنين ذات الطابع العام (العمل العام)، وأن هذا العمل العام لا يشمل الواجبات السياسية (التصويت فى الانتخابات أو دفع الضرائب) ولا يشمل الأنشطة الاقتصادية (العمل — الإنتاج —الاستهلاك) وذلك لأن أنشطة المجتمع المدنى هى أنشطة تطوعية.

فالمجتمع المدنى يتكون من مجموعة من المنظمات تعرف باسم منظمات المجتمع المدنى، وتقسم هذه المنظمات إلى منظمات غير الحكومية ومنظمات مجتمعية قاعدية، والمنظمات غير الحكومية تدار بواسطة محترفين دون الحاجة لأن يكون المنتفعون منها أعضاء عاملين فيها، فى حين أن المنظمات المجتمعة تتضمن المنظمات الشعبية التى يشترط أن تدار بواسطة الأعضاء العاملين، ويرى أحد المفكرين أن منظمات المجتمع المدنى توجه إما نحو تقديم الخدمات الاجتماعية وأما نحو الفعل، كما أن هناك بعض الأشكال من المنظمات التى تثير جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت تنتمى لمنظمات المجتمع المدنى أم لا على سبيل المثال الصحف وأجهزة الإعلام المستقلة فهى منظمات غير تابعة للدولة وهدفها الأول ليس الربح والبعض يعتبرها تتوسط المجتمع المدنى وبين السوق، إما الأحزاب السياسى فتثير هى الأخرى جدلاً كبيراً إذ أنها تقوم بدور وسيط بين المواطن ونظام الحكم،وخصوصاً أن هناك حزباً حاكماً هو الذى يصنع سياسة الدولة، ولذلك نرى أن الأحزاب السياسية تقع فى المساحة المشتركة بين المجتمع المدنى والدولة.

أما بالنسبة للتعاونيات وهى تنتمى لمنظمات المجتمع المدنى دون شك لكنها تتدخل فى أمور السوق إذا إنها تقدم خدمات للمنتجين والموزعين، ولأن فى كثير من الدول ومنها مصر كانت التعاونيات إحدى الوسائل التى

استخدمتها الدولة لتطبيق بعض سياساتها، فإن التعاونيات يجب وضعها فى المساحة المشتركة بين المجتمع المدنى والسوق والدولة.

أما بخصوص الإطار النظرى للعلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى، فتتضح من خلال استقلالية المجتمع المدنى عن الدولة، ولذلك فإن الاستقلالية هى أحد عناصر تعاريف المجتمع المدنى، غير أن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة، وذلك لسببين الأول هو أن هناك مساحة مشتركة بين المجتمع المدنى والدولة يوجد فيها عدد من المنظمات، والسبب الثانى هو أنه لا يمكن لأى طرف من الأطراف الفاعلة أن يدعى حاجته لأن يكون متصلاً بالأطراف الأخرى إذا أراد أن يكون فاعلاً فى مجاله، ولأن جميع العلاقات العضوية والوظيفية تتطلب التخلى عن جزء من الاستقلالية لإمكان التوصل إلى حلول ترضى جميع الأطراف، ولهذين السببين يجدر الحديث عن الاستقلالية النسبية للمجتمع المدنى مدركين أن الاستقلالية المطلقة ليست ممكنة ولا تعد من مصلحة أى من الأطراف، وعليه يجب التأكيد على أهمية دراسة الإطار النظرى لأنماط العلاقات بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى، والتى توصف بأنها علاقات متشابكة ومعقدة.

وما يجب التأكيد عليه هو أن نشأة منظمات المجتمع المدنى يمكن أن تحمل من طياتها أنماطاً مختلفة من العلاقة مع الدولة، حيث يرى أحد الباحثين أن هذه المنظمات يمكنها أن تكون مكملاً للدولة، بديلاً لها، زائداً عنها، رقيباً عليها أو مجرد حارس لمصالحها أو واجهة لها أمام المجتمع المدنى، أما عن تعامل الدولة مع منظمات، كما يذكر Manor عدد من الاستراتيجيات المختلفة التى تستخدمها الحكومات تجاه منظمات المجتمع المدنى موضحاً أنه فى أغلب الأحيان يكون الواقع عبارة عن خليط من هذه الاستراتيجيات والتى تتمثل فيما يلى:

أ- أن تتبنى الدولة سياسة" اتركوهم ليعملوا" والتى إما أن تكون سلبية أو تكون مصحوبة ببعض السياسات المحفزة.

ب- أن تحاول الدولة خلق نزاعات أو ائتلافات بين مجموعات المجتمع المدنى حتى لا تنشأ قاعدة عريضة من منظمات المجتمع المدنى قادرة على أن تدخل مواجهة مع الدولة.

جـ- أن تلجأ الدولة السياسة قمعية تمنع بمقتضاها نشاط المجتمع المدنى أو نشاط بعض منظماته.

د- أن تسعى الدولة لأن تضم منظمات المجتمع المدنى تحت تبعيتها عن طريق توفير دعم مالى أو عينى أو تبادل منفعة.

هـ- يمكن أن تدخل الدولة فى علاقة تعاون ومشاركة حقيقية مع المجتمع المدنى .

ز- يمكن الدولة أن تستخدم بعض الشعارات التى توحى بوجود تعاون ومشاركة بمجرد التقرب من المجتمع المدنى.

ومن الناحية العملية نجد أن الجهات الحكومية بإمكانها أن تلعب دوراً محفزاً للعمل المدنى أو دوراً رقابيا فقط. ويؤكد أحد الباحثين أن الدولة يمكنها توفير المناخ المؤسس المشجع على نشأة منظمات المجتمع المدنى عن طريق توفير دعم مباشر أو غير مباشر لها، فالدعم المباشر يمكن أن يتخذ عدة أشكال أهمها: إعطاء المنظمات بعض المهام الأساسية، وتوفير تمويل مباشر لها،أو مجرد الاعتراف السياسى بهذه المنظمات كطرف أساسى فى الحياة العامة. وهذا الدعم المباشر لا يخلو من الخطورة، إذا أنه يقلل من استقلالية المنظمات، وبالتالى يضعف مقدرتها على القيام بدورها كقوة توازن أمام الدولة، لذلك فإنه فى حالة وجود تعاون مع الدولة يجب ألا تقبل منظمات المجتمع المدنى أن تفقد هويتها أو دورها المتميز فى مقابل أى تسهيلات توفرها الدولة.

ويوضح Helmich Smillie أن نظرة الدولة للمجتمع المدنى هى عامل أساسى فى تحديد نوع التعاون الموجود، إما أن تنظر لها على أنها إداة قليلة التكلفة لتوصيل الخدمات للمناطق المحرومة أو الصعبة، أو على أنها حركات شعبية نابعة من مبادرات المواطنين أنفسهم الذين هم فى ذات الوقت

دافعو الضرائب التى هى المصدر الأساس للتمويل المستخدم من دعم المجتمع المدنى[4] ويضيف أحد المحللين أنه فى جميع الحالات نجد أن شفافية العلاقة بين الطرفين هى أحد العوامل المؤدية لنجاح هذا التعاون إذ إنها يمكن الدولة من التأكيد من وصول الخدمات للفئات المستهدفة من السكان دون أن تتدخل فى الإدارة الداخلية للمنظمة القائمة بهذا العمل.

ومع تبنى كثير من الدول لسياسات الإصلاح الهيكلى تحددت الحاجة للتعاون بين الحومات ومنظمات المجتمع المدنى للحد من الآثار الجانبية السلبية لهذه السياسات ولضمان قيام المجتمع المدنى بالأدوار التى كانت تقوم بها الدولة فى الماضى والتى لم يعد بإمكانها أن تستمر فيها فى ظل السياسات الجديدة، ويضاف إلى ذلك اشتراط عدد من الجهات الدولية الممولة لمشروعات التنمية وصور تعاون بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدنى فى إدارة المشروعات المزمع تمويلها.

ومما لا شك فيه أن دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى تتطلب التطرق لبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسلطة والتى يمكن تعريفها على أنها قدره أحد الأطراف على إحداث تأثير فى النمط السلوكى لطرف آخر من الأطراف الفاعلة، ويمكن ذكر مفهومين أساسيين مرتبطين بموضوع هذا الكتاب هما:

(أ) المشاركة: وهى أحد مداخل الثمينة التى لاقت رواجاً كبيراً خلال بدايات التسعينات من القرن العشرين متزامنة مع الإصلاح الهيكلى فى كثير من الدول،ونجد فى تقرير التنمية البشرية للعالم الصادر عام 1993 عن الـ UNDP والمخصص بالكامل الموضوع المشاركة تعريفاً جاء منه: "المشاركة تعنى أن يساهم الأشخاص المعنيون فى صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤثر على حياتهم" ومن الجدير بالذكر أن هذا المفهوم تطور من المساهمة فى صنع القرارات إلى

المساهمة في تحمل أعباء التحويل والإدارة التى تتطلبها عملية تنفيذ هذه القرارات، ولذلك تشكل منظمات المجتمع المدنى طرفاً أساسيا فى عملية المشاركة لكونها ممثلة شرعية عن الأهالى، ولكون أنه لديها قدرات إدارية وتمويلية تمكنها من أداء هذا الدور.

(ب) الحكم الرشيد Good Governnance وهو يعبر عن مجموعة من الممارسات السياسية على المستوى المحلى التى تتضمن الكفاءة والعدالة، وهو بذلك يتعدى مصطلح الحكم الذى يعنى ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلى، ويقترح تقرر الـUNDP لعام 1997 ثلاثة شروط للحكم الرشيد والمشاركة-الشفافية- تحمل المسئولية، ولممارسة الحكم الرشيد، فإن منظمات المجتمع المدنى عليها دور منهم فى اخذ مصالح الفقراء وقليلى النفوذ فى الاعتبار.

ثانيا: المجتمع المدنى فى مصر وعلاقته بالدولة:

يعد المجتمع المصرى ظاهرة مهمة تفرض نفسها، كما يشهد على ذلك زيادة عدد المنظمات زيادة مطردة ومستمرة، ويشير تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2003 والذى يحمل عنوان: التنمية المحلية بالمشاركة إلى أن المجتمع المدنى يمسى حياة 23 مليون مواطن.

جدول رقم(1)

يوضح عدد المنظمات المجتمع المدنى المصرية فى مطلع الألفية الثالثة[5]

م	نوع المنظمة	العدد	العضوية	المصدر
1	جمعيات الخدمات الاجتماعية	10850	316000	UNDP2003
2	جمعيات تنمية المجتمع المحلى	3870	110000	UNDP2003

3	مجموع جمعيات الأهلية	14720	426000	
4	مراكز الشباب	4240	265000	موقع وزارة الشباب على النت
5	النوادى الرياضية	1170	200000	موقع وزارة الشباب على النت
6	مج.النوادى ومراكز الشباب	5410	4650000	موقع وزارة الشباب على النت
7	جمعيات التعاونية الزراعية	6334	4000000	UNDP2003
8	جمعيات التعاونية الاستهلاكية	4320	4000000	UNDP2003
9	الجمعيات التعاونية للإسكان	1737	2000000	UNDP2003
10	الجمعيات التعاونية الإنتاجية	487	58000	UNDP2003
11	الجمعيات التعاونية لادارة المياه	90	90000	UNDP2003
12	مجموع التعاونيات	12968	10148000	UNDP2003
13	اتحادات عمالية	23	4110000	UNDP2003
14	نقابات مهنية	19	3900000	UNDP2003

15	مجموع النقابات والاتحادات	42	8010000	UNDP2003
16	أحزاب سياسية	19	غير متوفر	مركز المعلومات ودعم اتخاذ قرار
	إجمالى	3 159	27068000	

والمتأمل فى قراءة الجدول السابق يتضح أن عدد منظمات المجتمع المدنى فى مصر يزيد على 33 ألفاً وأن أعضائه يتعدى 27 مليوناً باستثناء أعضاء والأحزاب السياسية لعدم توفر بيانات عنهم، وهذا يدل على أن أعضاء منظمات المجتمع المدنى المصرية يزيد عن ثلث عدد السكان غير أن هذا الرقم مبالغ فيه لأسباب أهمها وجود تكرار عددى إذ أن المواطن الواحد يمكنه أن يجمع عضوية أكثر من منظمة، كما أن عضوية بعض المنظمات تكون إجبارية أو شبه إجبارية مثل عضوية بعض النقابات للتصريح وبممارسة بعض المهن، دون أن يتطلب ذلك تعبيراً سلوكياً للعضو الذى لا يكون مدركاً بالضرورة لحقوقه وواجباته كعضو عامل فى المنظمة، وبالاعتماد على هذين السببين، فإن سعد الدين إبراهيم يقدر عضوية المجتمع المدنى فى مصر بحوالى 7.5 مليون مواطن،أى حوالى عشر عدد السكان،(6) فى حين أن بعض الباحثين أكد أن هذه النسبة لا تتعدى 7.5٪ من عدد السكان، كما أن هناك تعارض ومن هذه البيانات والإحصاءات التى أوردها عبد الغفار شكر فى كتابه وخاصة إحصائية القطاع الأهلى والتعاونى فالأرقام متضاربة بين المصدرين.

كما يلاحظ أن الجمعيات الأهلية فى المجتمع المصرى نوعان: جمعيات تنمية المجتمع المحلى والتى تمثل 24٪ من إجمالى الجمعيات، وجمعيات الخدمات الاجتماعية التى تمثل النسبة الباقية، ويشير تقرير التنمية البشرية لمصر (2003.UNDP) أن الجمعيات الأهلية تتركز فى الحضر بنسبة

65٪ مقابل 35٪ في الريف،بالرغم من أن الريف المصرى يضم حوالى 56٪ من مجموع عدد السكان .

كما يلاحظ أن ثلثى الجمعيات الأهلية الريفية هى جمعيات تنمية المجتمع المحلى،مما يتفق مع الاحتياجات التنموية الملموسة فى الريف المصرى، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن 25٪ من الجمعيات الأهلية المصرية مقرها القاهرة الكبرى، مما يتوافق مع عدد سكانها الذى يقارب ربع سكان الجمهورية.

وبخصوص مراكز الشباب فيلاحظ أنها تتركز فى الريف بنسبة 95٪ مقابل 15٪ فى المدن، ويمكن تفسير ذلك بوجود الأندية فى المدن والتى تستوعب عدداً أكبر من الأعضاء، أما بالنسبة للتعاونيات يلاحظ أن حوالى نصفها تعاونيات زراعية وهى دائماً توجد بالريف، بالإضافة إلى الأنواع الآخرى من التعاونيات التى تتوزع فى الريف والحضر، وبالنسبة للنقابات والأحزاب السياسية فهى تتوزع فى الريف والحضر على حد سواء وإن كانت تتركز أكثر فى المدن لوجود تجمع من الفئة المثقفة.

أ- تطور أهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر:

ظهرت مؤسسات المجتمع المدنى قديماً من خلال قيام مجموعة من الأفراد يجتمعون فى إطار من التعاون لأداء مجموعة خدمات اجتماعية وتعليمية وصحية واقتصادية للفقراء والمساكين والمحتاجين إليها.

وتطورت فكرة خدمة المحتاجين من خلال مجموعة من أهل الخير والقادرين إلى ضرورة إنشاء مؤسسات ذات كيان حتى يمكن استخدامها فى العمل الخيرى دون مساءلة من الدولة أو تعطل للأدوار التى تقوم بها، وتطورت صور المجتمع المدنى فى كثير من دول العالم حتى وصلت فى نهاية النصف الأول من القرن العشرين إلى مجموعة من المؤسسات التى اعترفت بها الدولة فى صورة كيان اجتماعى تحت مظلة وزارة متخصصة للتعاون والإشراف الكامل

وحتى تضمن لها القدرة على العطاء والأداء فى المشاركة الإيجابية الفعالة، وتوحيد الجهود نحو خدمة مجتمع الفقراء والمساكين والمحتاجين لها [7].

وفى نهاية القرن العشرين أصبح للمجتمع المدنى دوراً بارزاً وواضحاً لدى جميع دول العالم المتقدمة والنامية، وأصبح لمؤسسات المجتمع صور عالمية تقدم الدعم والعون فى كافة الصور الشرعية للدول والأفراد والشعوب التى تحتاج إلى تلك الخدمة. وأصبحت هناك مؤسسات خاصة بدعم التعليم والصحة ومؤسسات خاصة بالصحة والسكان ومؤسسات خاصة بالتعليم وحده، وقد ساهمت الدول بأجهزتها وقوانينها فى الدعوة إلى المشاركة الشعبية. ومن ثم ظهر دور مؤسسات المجتمع المدنى مكملاً ومشاركاً للدولة، وأصبحت الدول المتقدمة تختص مجموعة من مؤسسات المجتمع المدنى، وقد ظهر العديد من الفروع فى الدول المختلفة إيماناً منها بضرورة معايشة الشعوب التى تطلب المساعدة وحتى تكون المساعدة فعالة وسريعة وهذا ما أظهرته مؤسسات المجتمع المدنى فى تعليم اللاجئين الفلسطينيين وكذلك تقديم العون التعليمى والمادى والمعنوى للعديد من دول أفريقيا ودول آسيا الفقيرة[8].

وفى مصر بدأ تكوين منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى مع بدايات بناء الدولة الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر حيث أنشئت أول جمعية أهلية عام 1821 فى الإسكندرية بواسطة الجالية اليونانية هناك وظلت الجمعيات الأهلية الشكل الوحيد لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر إلى أن بدأت الأشكال الأخرى فى الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ظهر أول إنشاء أول اتحاد عمالى عام 1898 والأحزاب السياسية عام 1907 والحركة التعاونية عام 1908 والغرف التجارية عام 1910، والجمعيات المهنية عام 1912 وغير ذلك من منظمات المجتمع المدنى.[9]

ولقد أصبح من الصعب أن نجد دولة متقدمة دون أن تكون بها مؤسسات مجتمع مدنى قوية يساندها ويقوى تعاملها مع جموع الشعب. وإلا

فأنها تتحول إلى دولة ضعيفة تؤدى دورها من خلال أساليب البيروقراطية وبروح هابطة، وفى النهاية لا شك أن تلك الدولة سوف تنهار سياسياً واقتصادياً، وينهار معها الشعب، وتصبح هى ذاتها فى حاجة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدنى العالمية.

فقد تأسس المجتمع المدنى فى السياق العربى الإسلامى على القانون الطبيعى،وعلى الأفراد المتحررين من سلطة الدولة والتى تجمع روابط وقيود العائلة والدين، فكانت صورة المؤسسات التى انتشرت فى المجتمعات الإسلامية تعتمد على علاقات القرابة والأهل والمذهب والطائفة والعشيرة والعائلة والقرية جميعها خصائص وسمات المجتمع العربى الإسلامى، وبالرغم من ذلك ظهرت فى الآونة الخيرة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدنى التى اهتمت بتعليم المسلمين من خلال رابطة العالم الإسلامى ومؤسسات فردية نذر أصحابها، ريع جزء من ماله يقدم لتعليم فقراء المسلمين، ولا شك أن تلك المؤسسات ساهمت بصورة وأخرى فى حل العديد من المشكلات التعليمية للدول الفقيرة خاصة فى جنوب شرق آسيا [10].

وقد شهدت علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدنى فى مصر تطورات عديدة ما بين المهنية والحرية الكاملة، وطبقاً لدستور 1923 والذى كان فى مصر يعد دستوراً تقديماً بمقاييس ذلك العصر،فإن حق إنشاء الجمعيات، وإقامة التجمعات كان مكفولاً بحرية سمحت للمجتمع المدنى لأن ينمو بقوة، إلى أن بدأت فى الأربعينات من القرن العشرين رغبة من الدولة لتنظيم القطاع الأهلى بصدور قانون الجمعيات لعام 1945 وذلك بفرض نفوذ وزارة الشؤون الاجتماعية التى كان قد تم إنشاؤها عام 1939 على الجمعيات، وأيضا من خلال إعطاء وزارة الداخلية الحق فى مراقبة الجمعيات الدينية بموجب قانون صادر عام 1951 [11].

وبعد قيام ثورة يوليو 1952 بدأ المجتمع المدنى فى مصر مرحلة جديدة فى تاريخه لها تأثيرات متباينة بحسب نوعية المنظمات، حيث تبنت

الدولة فـي ذلـك الـوقت التيار الاشتراكى، وشجعت قيام التعاونيات فأعطتها دورا محورياً شهدت من خلاله رواجاً لم تشهده فى تاريخها، فى حين أهملت الجمعـيات الأهلـية فـى ذلـك الوقت، وقد صدر قرارى جمهورى عام 1956 بإلغـاء العمـل بقانـون عام 1945 ثم تم إصدار القانون رقم 32 لعام 1964 ليمـنح الدولة سلطات واسعة تتضمن مراقبة الجمعيات وإمكانية حلها أو رفض طلـب تأسيـسها أو دمـج أكثـر مـن جمعية فى جمعية واحدة، بحسب ما تراه وزارة الـشؤون الاجتماعية فى المصلحة العامة، أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقـد تم حلـها بقـرار سياسـى لأن الدولة تبنت فى هذا الوقت سياسية الحزب الـواحد، كمـا فرضـت الدولـة قبـضتها علـى الـنقابات والاتحـادات العمالـية والطلابية.

أمـا فى حقبة السبعينات من القرن العشرين، ومع الانفتاح الاقتصادى شـهدت علاقـة الدولـة بمنظمات المجتمع المدنى تطوراً فى الاتجاه العكسى لما سبقه، فنجد مثلاً أن الحركة التعاونية فقدت أهميتها خصوصاً مع إنشاء الدولة بنك القرية عام 1976، ليفرغ التعاونيات الزراعية من الكثير من أدوارها، من ناحـية أخرى تم العدول عن سياسة الحزب الواحد لتبدا الأحزاب المتعددة فى الظهـور مـن جديد على الساحة، فى حين أن الجمعيات الأهلية ظلت خاضعة لقانـون 1964 بالـرغم مـن أن تطبـيقه شهد بعض المرونة رغبة من الدولة فى تخفـيف حـدة تدخلـها فـى شـؤون الجمعـيات بأنـواعها المختلفة، وبقـى حال العلاقـة علـى مـا هـو عليه دون تغيير جذرى منذ السبعينات، فيما عدا صدور قانـون جديـد للجمعـيات الأهلـية عـام 1999، والـذى تم إلغـاؤه بحكـم من المحكمة الدستورية ثم تم استبداله بقانون آخر عام 2002[12].

ب-أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر:

يمكـن تلخيص أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر فيما يلى:[13]

1- زيادة الطلب الاجتماعي على الخدمات التي حرمت منها الشعوب فترات طويلة خاصة في ظل ارتفاع أصوات مؤسسات حماية حقوق الإنسان .

2- تقلص دور الدولة البيروقراطية وعدم أداء دورها المطلوب منها لخدمة شعبها وتحقيق طموحاته.

3- زيادة انتشار مؤسسات المجتمع المدني في العالم المتقدم وامتداد خدماتها إلى العالم النامي كله .

4- تطلع الشعوب النامية إلى اللحاق بركب العالم والعولمة حتى يمكن القضاء على مثلث الفقر والجهل والمرض.

5- زيادة حدة البطالة العالمية وحاجة الشعوب إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني للخلاص من المشكلات المترتبة على تلك الظاهرة.

ومن هنا جاءت الدعوة إلى وجود مؤسسات المجتمع المدني، فكانت هناك حاجة ضرورية إلى التطلع إلى دور طليعي ورائد لمؤسسات المجتمع المدني وخدماتها وأصبحت هذه المؤسسات والتي تتمتع بالاستقلال في أدائها وكسر حلقة روتين الدولة وقوانينها في تسارع مستمر وانتشار أكبر في معظم الدول النامية .

وبذلك تكمن قوة مؤسسات المجتمع المدني فيما يلي[14].

1- قدرة مؤسسات المجتمع المدني في أداء الخدمات بصورة أكثر قوة وأسرع وقت ودون الحاجة إلى قوانين مكتوبة.

2- التحرر من قيود الدول بيروقراطيتها التي تضعف قدرتها على أداء الخدمات المطلوبة بالسرعة المطلوبة .

3- زيادة الوعي لدى الشعوب المتقدمة بضرورة مساعدة الشعوب النامية كرد للجميل عما قامت به شعوبهم من احتلال واستعمال وتدمير .

ج- خصائص العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى فى مصر [15]

تتسم العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى في مصر بالتذبذب والثبات، فمرة تتاحج بين التعاون والصراع وأخرى بالغموض والتعقيد، وأهم ما تتسم به هذه العلاقة من خصائص يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

(أ) **الإشراف والرقابة بحسب القوانين التى تحكم كل فئة من منظمات المجتمع المدنى**، هناك جهة حكومية أو أكثر منوط بها القيام بالإشراف الإدارى والفنى والمالى على هذه المنظمات يطلق عليها القانون الجهة المختصة فمثلاً قانون التعاون الزراعى رقم 122 لعام 1980، وقانون الهيئات الشابية لعام 1975،ولائحته الداخلية رقم 882 لعام 2002 وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 واللافت أنه لا ترد كلمة الرقابة بشكل صريح فى أى من هذه القوانين ، لكن دور الجهات المختصة لا تخرج عن كونه دور مراجعة ومراقبة وإشراف لمنع الانحرافات وضمان سلامة الإدارة الداخلية للمنظمات،غير أن الواقع يشهد أن دور الجهات المختصة يشكل عبئاً إدارياً وعائقاً أمام حرية العمل الأهلى فى كثير من الأحيان.

ومن المعروف أن لا تكون الجهة المختصة بحسب القانون هى الجهة الأكثر ملاءمة لطبيعة عمل المنظمة وقد تعودنا على سبيل المثال أن تكون الجمعيات الأهلية كلها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، مع أنه من الطبيعى أن تكون جمعيات تنمية المجتمع المحلى تحت إشراف وزارة التنمية المحلية في حين تبقى جمعيات الرعاية تحت أشراف وزارة الشؤون.

(ب) **انتداب موظفى الدولة**: من المعروف حسب القوانين الجمعيات من حق منظمات المجتمع المدنى أن تطلب انتداب بعض موظفى ومديرى الجمعيات التعاونية الزراعية منتدبون من إدارات ومديريات الزراعة، حيث يتلقون راتبهم ويتبعون رؤساءهم فى إدارة أو مديرية الزراعة التى

تم انتدابهم منها،كما نجد أن عدداً كبيراً من مديرى وموظفى مراكز الشباب منتدبون من إدارة الشباب أما بالنسبة للجمعيات الأهلية، فيقدر عدد موظفى الشؤون الاجتماعية المنتدبين فى الجمعيات عام 1993 بحوالى ستين الفا، ومع استمرار تبعية الموظفين المنتديين للجهة المختصة التى تم انتدابهم منها واستمرار تلقيهم لراتبهم منها مباشرة دون أن يكون للمنظمة التى تم انتدابهم فيها دور يجعل ولاءهم لجهتهم الأصلية أقوى من انتمائهم للمنظمة التى يعملون بالفعل مشكلاً بذلك أداة لسيطرة الجهة المختصة على المنظمة.

(جـ) **التمويل الجكومي**: فى الغالب أن معظم منظمات المجتمع المدنى تحصل على تمويل حكومى مباشر من الدولة، مثل مراكز الشباب، أو غير مباشر فى شكل توفير مستلزمات إنتاج مثل الجمعيات التعاونية الزراعية، أو فى إطار لتمويل مشروعات أو أنشطة معينة مثل الجمعيات الأهلية، ومن المعروف أن التمويل الحكومى هذا يكون مشروطاً. إذ أن الجهة المانحة وهى الدولة، تفرض رؤيتها، وتحدد كيفية إنفاق هذا التمويل بحسب الأولويات التى تحددها.

وتأسيسا على ما سبق فإن الخصائص السابقة التى تطبع علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى بطابع الجمود والتسيس، بمعنى أنها تخلق إدارة تسلط ،بمعنى أن الدولة توفر للمجتمع المدنى الأموال والطاقة البشرية اللازمة بشرط تنفيذ الأنشطة التى تراها الدولة ذات أولوية والتى تتوافق مع خططها واتجاهاتها وذلك تحت إشراف ورقابة أجهزتها المعينة، ومحور أداة التسلط هو الموظف المنتدب، إذ انه يتمتع بصفة مزدوجة، فهو تابع للدولة بحكم تعيينه وراتبه ،ومتواجد داخل المنظمة بحكمها محل عمله، هذه الصفة المزدوجة تجعل منه حلقة وصل يسهل من خلاله إحكام سيطرة جهة تعينيه على المنظمة فهو

يرفع لرؤسائه التقارير ويتلقى منهم المعلومات والتعليمات والأوامر ليقوم بتنفيذها داخل المنظمة بعد عرضها على مجلس الإدارة وذلك بحسب القوانين.

ومن وجهة أخرى فإن العلاقة بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدنى تتسم بوجود ما يسميه البعض بالآلية الإدماجية، وهو يعطى نموذجاً على ذلك برنامج شروق التنمية الريفية، إذ انه رغم التصريحات بأن هذا البرنامج مثال يحتذى به فى التعاون بين الدولة والمجتمع المدنى، نجد أن الواقع غير ذلك لأن الهيكل الأدارى للبرنامج يتضمن ثلاثة أطراف هم: اللجنة القومية للتنمية المتكاملة وهى لجنة وزارية، وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية وهو تابع لوزارة التنمية المحلية والطرف الثالث هو الوحدات المحلية والتى تجمع بين الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية على المستوى المحلى، ومن هذا التقسيم يتضح أن مكانة ودور منظمات المجتمع المدنى محدود وأنها تأخذ موقعاً مدمجا مع أجهزة الدولة فى المستوى المحلى، وبالتالى لا تعتبر طرفا فاعلاً مستقلاً بذاته.

2- أهمية المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى:

لا شك أن قضية العمل الأهلى ومؤسسات المجتمع المدنى قد أصبحت فى الآونة الأخيرة أجدى أهم القضايا المثيرة للجدل بين المتخصصين والمحللين والمعنيين بالعمل العام السياسى والاجتماعى، خاصة مع تنامى الدعوة إلى ضرورة الإصلاح وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية والممارسة الديمقراطية لا سيما فى مجتمعات العالم الثالث ومجتمعاتنا العربية، وحتى يتسنى لها مواكبة المتغيرات العالمية الجديدة والتى تتطلب حشد كل طاقات المجتمع للحاق بركب التقدم.

وقد فرضت المشاركة الشعبية نفسها على واقع الحياة المعاصرة وخاصة مع التغيرات الحادثة الآن، وشقت طريقها إلى التطبيق فى كافة النواحى والمجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعرفت التقنيين فى

نـصوص دستورية وقانونية وفى مبادئ عامة وشعارات يرددها الساسة فى كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. وتزداد أهمية المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى النامية على وجه الخصوص نظراً لحاجتها الشديدة إلى تعويض سنين التخلف بجهد مضاعف من أصحاب المصلحة الحقيقيين حيث يعلمون أنهم فى حاجة إليها، ومن ثم يجب عليهم مساعدة أنفسهم من خلال جهودهم الجماعية لتحقيق أهدافهم.

وتعتبر المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى تطبيقاً عملياً لمفهوم العمل الشعبى القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار، فالمظاهر المميزة لتنمية المجتمع هى إسهام أفراد الشعب أنفسهم بجهودهم فى تحسن مستوى حياتهم[16].

وعليه إيجاز أهمية المشاركة الشعبية فى المجتمع المدنى من خلال ما يلى[17]:

1- الإفادة من الجهود والإمكانات الأهلية والمالية والبشرية المتوفرة فى المجتمع مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة.
2- توثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات الاجتماعية وخدماتها.
3- تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتعويد الأهالى على الخدمة الذاتية وتحطيم القيم السلبية والانعزالية فى المجتمع.
4- توثيق العلاقات الإنسانية بين الجماعات والأفراد.
5- تحويل الطاقات الكامنة إلى طاقات متحركة عاملة.
6- حل المشكلات التى تعترض مسيرة المؤسسات الاجتماعية العاملة فى تنمية المجتمعات المحلية.



مراجع الفصل الثالث

1- ميلاد سامي يعقوب: هل يوجد مجتمع مدني في مصر؟ دراسة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة-مجلة أحوال مصرية-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – السنة الثامنة- العدد (29) صيف 2005، ص 15-22.

2- Manor.T.Robinson.M.Whiteg.1999.civilsociety and Governance: aconcept paper (online) Brighton. Instiute of Development studies. P18.

3- Cogen. I . Arato.A.1994. Civilsociety and politicol Theory Combridge Mitpress p 711

4- Smillie.j.Helmich .H.1994. organis arions non Gouvernementales it gouare ments. Une association pour le deveopement.paris.OECD . p 363.

5- ميلاد سامي يعقوب: هل يوجد مجتمع مدني في مصر مرجع سابق، ص 15.

6- Ibrahim.s. it.al .1999. civilsosiety and Governance in Egypt.(online) Brighton.Institate of Developnent studies p.42.

7- بوعلي ياسين: المثقفون العرب، من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني عالم الفكر- المجلس للثقافة والفنون والأدب- الكويت- ج (27) ع (3) يناير/ مارس 2001، ص 4-7-46.

8- أحمد ثابت، التعددية الحزبية- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 1990، ص 20.

9- ميلاد سامي يعقوب: هل يوجد مجتمع مدني في مصر- مرجع سابق، ص 16.

10- عبد العال سعيد: روائع من نهوض المجتمع الإسلامى بمؤسساته الأهلية إنماء - المجتمع الأهلى- بيروت- دار الصفوة- 1998، ص 139.

11- Ben Nefissa. S. 1995. Associations . egyptiennes: une liberalistion sous controle. Monde Arabe. Maghrek N 150 october December 1995 p.40-56.

12-ميلاد سامى يعقوب: هل يوجد مجتمع مدنى فى مصر، مرجع سابق، ص 19-20.

13- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى حل بعض المشكلات المدرسية مرجع سابق، ص 73-74.

14- المرجع السابق، ص 74.

15-ميلاد سامى يعقوب: هل يوجد مجتمع مدنى مصر- مرجع شابق، ص 16-18.

16- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى حل بعض المشكلات المدرسية- مرجع سابق، ص 74.

17- أنور عطية العدل: المشاركة الشعبية والتنمية المحلية- مؤتمر التنمية المحلية فى مصر- جامعة المنصورة- كلية التجارة- 1996 ، ص 48



« الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر »

** ويتضمن هذا الفصل ما يلى:

★ **أولاً**: الاتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدنى المصرى

1- الاتجاه التنموى .

2- الاتجاه الوقائى .

3- الاتجاه العلاجى .

4- الاتجاه التربوى .

★ **ثانيا**: مؤسسات المجتمع المدنى وعلاقته بكل من المشاركة الشعبية والتربية.

★ **ثالثا**: علاقة التربية السياسية بالمشاركة الشعبية.

★ **رابعا**: الاتجاهات الحديثة لدور التعليم فى التنشئة السياسية.



أولا: الاتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدنى المصرى:

يمكن تحديد مجموعة من الاتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدنى في مصر فى الاتى[1]:

1- الاتجاه التنموى:

وهذا الاتجاه عبارة عن عملية تغيير هادف مضبوط، تتم فيه السيطرة على عوامل التغير نفسها، وتعبئتها وتوجيهها وفق تخطيط محكم نحو رؤية مستقبلية للمجتمع،

وتعد التنمية المحلية في المجتمعات النامية أكثر حاجة وضرورة من المجتمعات المتقدمة حيث تكثر من المجتمعات النامية العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق تقدم المجتمعات المحلية[2].

وانطلاقاً من أهمية التنمية المحلية فى الدول النامية للتغير للأفضل تكون هناك حاجة ماسة إلى دور المشاركة الشعبية فى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومعاونة الناس على تقبل التغيير كما يجب أن يمتد هذا التعبير إلى قطاعات المجتمع وتنظيماته لتحقيق أقصى ما يمكن من خدمة للوطن والمواطن[3].

ويهدف الاتجاه التنموى للمشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى إلى تقوية العلاقات داخل المجتمعات آملا فى تدعيم الضبط الاجتماعى، وبهذا تقل الانحرافات التى تظهر فى مثل هذه المجتمعات، كما تهدف إلى مساعدة الهيئات الحكومية والأهلية العامة فى المجتمع فى عمليات التخطيط والتنسيق مما يدعم خدماتها، وكذلك أركان الوعى الاجتماعى والاقتصادى والقومى بين أفراد الشعب وتشجيع إيجابية الشعب عن طريق تدعيم الخدمات التى يقدمها المواطنون المجتمع.

كما أن التنمية إذا تركت تعمل بمفردها، فإنها تؤدى إلى ضعف الترابط الاجتماعى بين المجتمع القومى والمجتمع المحلى، مما يؤدى إلى انصراف

أفراد المجتمع المحلى عن مشروعات الخطة القومية فى الوقت الذى تعمل فيه تنمية المجتمع المحلى على النهوض بالعمل الجماعى والمساهمة فى إعادة الترابط الاجتماعى فى المستويات المختلفة، كما أن من أهم سمات المشاركة فى التنمية زيادة قدرة الأفراد على تحديد مشاكلهم وكيفية وضع الحلول لها وتقدير البدائل واتخاذ القرارات.

2-الاتجاه الوقائى:

إن عمليات تنمية المجتمعات المحلية تحتاج إلى سياق من القيم الاجتماعية تشكل حاجزاً قوياً ضد المشكلات، ويتمثل هذا السياق فى اتجاهات السلوك الإيجابى التى تحقق المشاركة فى أعمال التنمية المحلية برغبة وقوة إيجابية[4].

ويتمثل الاتجاه الوقائى للمشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى فى أن كل مجتمع يتميز بأنماط سلوكية، وقيم معينة تتشكل من خلالها قدرة أفراد والمجتمع على دنياميكية العمل الاجتماعى الذى يجعلهم دائماً وباستمرار فى حالة تأهب للقضاء على أى مشكلة قبل أن تقع، زمن هنا يصبح هؤلاء الأفراد سداً منيعاً ضد التخلف ومشكلاته مع المحافظة على تحقيق التقدم المنشور من تنمية المجتمعات المحلية.

وهذا ما جعل الدول النامية تسعى دائماً نحو تحقيق المزيد من رفاهية شعوبها وأن تحقق فى معظم الأحيان اتجاها وقائياً من مجتمعاتها المحلية ضد السلبية والاتكالية والانعزالية حتى يمكن الوصول إلى درجة كبيرة من البعد عن الوقوع فى المشكلات التى تحتاج إلى حلول سريعة.

ويعد الاتجاه الوقائى أفضل استثمار للامكانات البشرية المحدودة للاستفادة بها كقوة فعالة للمساهمة فى تحسين خدمات المجتمع[5].

وتعتبر التربية وسيلة لتحقيق الاتجاه الوقائى لدى المجتمعات المحلية باعتبار أن التربية تساهم فى تحقيق اعتماد الأفراد على أنفسهم ذاتياً من خلال شحذ هممهم وإمكانياتهم المختلفة لتحقيق مستوى أفضل لهم.

وقد ساهم هذا الاتجاه فى خلق ديناميكية كبيرة لمقابلة المشكلات واحتوائها قبل وقوعها، وهذا يعد من أهم أهداف التنمية فى المجتمعات المحلية .

3- الاتجاه العلاجي:

وهذا الاتجاه يساهم فى إثارة الدنياميكية فى المشاركة الشعبية لدى جميع أفراد المجتمعات المحلية بهدف التخفيف من حجم المشكلات التى تعانى منها مؤسسات المجتمع المدنى ولا سيما فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى تلك المجتمعات.

وإن الاتجاه العلاجى يحتاج إلى تفاعل بين الأفراد والهيئات والمؤسسات والأنظمة الموجودة، وخاصة أن القضاء على المشكلات فى المجتمع وتقديم الحلول الناجحة لتلك المشكلات يحتاج إلى تضافر كافة الجهات المشاركة والتعاون التام ولن يتم ذلك إلا من خلال خلق روابط روحية واجتماعية فى المجتمع.

4- الاتجاه التربوى :

تسعى هذه المجتمعات النامية دائماً إلى بناء نفسها عن طريق التربية فنشر التعليم إلى يهدف إلى بناء الشخصية الفردية كوحدة مستقلة للشخصية الاجتماعية القومية، ولذلك تسهم التربية بكل وسائطها المختلفة على تقويم أنساق اجتماعية تساعد الإنسان على خدمة مجتمعه والعمل على تقدمه وتطوره

وانطلاقاً من مبادئ الديمقراطية التى تنشدها تلك المجتمعات يجب أن تساهم التربية المتمثلة فى وسائطها المختلفة فى إكساب الفرد بعض القيم

الإيجابية والتى تساعد فى حل المشكلات المجتمعية سواء أكانت مشكلات قومية أم محلية .

إذن هناك علاقة وثيقة بين التربية والديمقراطية، فالديمقراطية تشكل الإطار الذى تتحقق من خلاله التربية، والأفراد الذين لا يتمتعون بحرياتهم ليس فى قدرتهم المشاركة بفعالية فى عملية التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية باعتبارها تنمية لتوسيع خيارات الناس بواسطة الناس بدون تحرير البشر من القيود التى تحرمهم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس شراؤها حياتهم وشؤون مجتمعهم، وتمكنهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والمدنية على السواء ، كما أن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يكون له معنى إلا إذا كان له محتوى اجتماعى يسنده، بمعنى أن الديمقراطية والتربية والتنمية متكاملة، وإلا ظلت الديمقراطية ليس فقط وكما يقولون شكلية بل مستحيلة[6].

إن المشاركة الشعبية تسعى إلى تعميق الديمقراطية عن طريق الممارسة الفعلية، وتقليص الاتجاهات السلبية والانعزالية فى المجتمع، وتوثيق للروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات، وفى وقت ترتفع فيه قيمة الديمقراطية وأهميتها من الحكم على المجتمعات بل كشرط للمساعدات فى ظل حركة العولمة التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحاضر فضلاً عن قيمة الديمقراطية فى ذاتها كوسيلة لتفعيل الفرد وإخراجه من سلبيته وحثه على النهوض بمجتمعيه.

فالمشاركة الشعبية فى مجال التربية والتعليم ضرورية لتحقيق (ديمقراطية التربية والتعليم ، تلك الديمقراطية التى تزيد اهتمام الفئات المستفيدة من التربية والتعليم، وتؤكد الشعور بالمسئولية تجاه التعليم، وتؤمن تحريك الطاقات المجتمعية لمعالجة مسألة التعليم وحل بمشكلاته[7].

كما أن المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى وجهود العون الذاتى أحد المرتكزات الأساسية لكافة التوجيهات والاستراتيجيات التنموية

الفعالـة، وتـزداد الحاجـة إلى المشاركة الأهلية والمساندة الشعبية كدافع للتنمية فـى الدول المتخلفة التى تسعى لتضييق مسافة التخلف بينها وبين المجتمعات المتقدمة، بـل أن التنمية ذاتها ليست سوى عملية تحفيز للناس على المشاركة فـى تحقـيق هـدف عام، ولذلك أكدت هيئة الأمم المتحدة فى سنة 1955 إلى تنمـية المجتمع وعرفتها بأنها العملية المقصودة لخلق ظروف التقدم ألاقتصادى والاجتماعـى فـى المجـتمع عـن طـريق مشاركة الأهالى إيجابيا فى هذه العملية والاعتماد على مبادأة الأهالى وحبهم لهذا العمل[8].

وقـد أصـبح مـن ضـرورات الديمقراطية أن تتجه التنمية إلى تعميق روح المـشاركة الـشعبية فـى مؤسسات المجتمع المدنى خاصة أن هناك ضرورات فى المجال التعليمى والتربوى يمكن توضيحها فى الآتى[9]:

أولاً: ضـعف موارد الدولة ووجود منافسة شديدة حولها وضعف موقف التعليم فـى هـذه المنافـسة وفـى مـشكلة الـتمويل ترتبط بـلتنمية التى ارتفعت تكالـيفها ارتفاعـاً كـبيراً خـلال الأعـوام القليلة الماضية بشكل أدى إلى تـزايد القـصور فـى الإيـرادات المتاحة لمواجهة هذا الارتفاع المقابل فى التكالـيف التعليمـية ممـا بـسبب مـشكلة أساسـية للحكـومة يـصعب تجاهلـها، ويفـتح الـباب أمـام مؤسـسات المجـتمع المدنـى والمـشاركة الشعبية لحل هذه المشكلة مع بقاء دور الدولة فى موقعه الرئيسى الذى يجب أن يعطى ما يستحقه من أولوية.

ثانيا: ارتفاع الوعى لدى الآباء والأمهات بأهمية التعليم، ومن ثم ازدياد حجم الطلب على التعليم لدرجة أنه تجاوز إمكانات المدارس الرسمية، وقدرة الدولـة على توفير فرص تعليمية كافية لهذه الأعداد المقبلة على التعليم بغـضَ النظر عن جودة هذه الفرص التى توفرها والتى يميل البعض إلى الحكم برداءتها مما يوجب البحث عن مصادر أخرى تكمل قصور قدرة

الدولـة، وهـنا يصبح لمؤسسات المجتمع المدنى المشاركة الشعبية دورها الذى لا يذكر ولا غنى عنه .

ثالـثا : التـضخم كمـشكلة كـبيرة فـى مـصر أى إلى تآكـل الدخـول وأدى إلى إحـساس الكـثير مـن الأفـراد بـصعوبة أو بعـدم قـدرتهم على مواجهة تكاليف الحياة عامة وتكاليف إشباع الحاجات الأساسية خاصة ومنها التعليم. حـيث تـشير الإبحـاث الاجتماعـية إلى تزايد نسبة الفقر فى المجـتمع، وهـذا أدى إلى التـضحية الآباء بتعليم الأبناء، وهو ما يلقى بـثقله على الحياة الاجتماعية والتقدم فى المجتمع عامة، وهذا يحتاج إلى نـوع من المشاركة الفاعلة من جانب القادرين لرفع أعباء التعليم عن كاهل الفقراء .

ثـانيا : مؤسسات المجتمع المنى وعلاقتها بكل من المشاركة الشعبية والتربية

إذا كـان الإنـسان اجتماعـى بطبعه فإن التربية أيضا عملية اجتماعية، فلا توجد تربية إلا فى مجتمع، ولهذا كان بدهياً أن يتأثر المجتمع حين يضع لنفسه نظامه التربوى، بماضيه وتراثه الحضارى وبحاضره وواقعه الراهن وبآماله وأمانيه وتمثله لمستقبله. فالمجتمع الواعى هو المجتمع الذى يتطلع إلى مستقبله مـن خـلال نظـام تـربوى، يحفـظ له أصالته القومية ويؤمن له السير فى موكب التقدم البشرى الحاضر، ويحقق له أمانيه المشروعة فى غدٍ مشرق.

ومـن هـنا كانـت إحدى مشاكل التربية الاجتماعية مشكلة التوفيق بين الفـرد والمجـتمع، تنمـية فـردية للإنسان وإفساح المجال لازدهار قدراته وتفتح مواهـبه وتكـون شخـصيته، وفـى الـوقت نفـسه المحافظة على المجتمع وعلى طابعـه، والعمـل علـى تحقـيق تـوازنه وازدهـاره وتقدمه وتلبيه مطالبة وتحقيق حاجاته وخدمة أهدافه وأغراضه .

إن كـل تـربية لا تعنـى بالفـرد وبعقلـه وعاطفـته وإرادتـه وطبعه عناية خاصـة هي تربية فاشلة، وتربية عاجزة عن الارتفاع بالفرد. ومن ثم بالمجتمع

إلى مستوى الخلق والإبداع ومستوى المثل الأعلى ، ومستوى القومية الصحيحة والإنسانية الرفيعة، وصعب أن يحدث مثل هذا الارتفاع إلا إذا ربى المجتمع الحرارة على الارتفاع عنه، إلى ما هو افضل إلى ما هو أوسع (إلى ما هو أعمق) إلى قوميته ووطنه الأكبر، إلى الإنسان جميعا بآمالها ومثلها [10].

فالنفس البشرية لا تكون إلا فى إطارها الاجتماعى، فالإنسان إذ يولد فى عائلة يتبنى مفاهيمها وعقائدها وعاداتها وطرق حياتها، وهو إذ يخرج إلى الشارع أو المدرسة أو المنتدى أو المهنة أو النقابة أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية يعدل كل ما اكتسب على ضوء احتكاكه بهذه المجتمعات المختلفة، وهو يتأثر بها كلها ويؤثر فيها كلها، وهو بعد ذلك إذ يتصل بالعالم عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ودور العبادة المنتشرة فى المجتمع ثم يعود فيكيف ذاته مرة أخرى على ضوء اتصاله بهذا المجتمع الأكبر، ولذلك كان صعباً أن تتصور النفس البشرية إلا من خلال صلتها بمختلف المجتمعات أو أن تعمل على فهمها إلا ضمن هذه الأطر الاجتماعية، ولذلك كانت مهمة التربية أن تساعد الإنسان على مواءمة هذه البيئات الاجتماعية متزايدة الاتساع والتفتح ضمن إطارها والازدهار بتفهمها وخدماتها .

كما تعد التربية مشاركة جماعية من أجل تنمية أنفسهم ومجتمعاتهم كهدف للوصول بالإنسان إلى أعلى درجة من الاستمتاع بالرفاهية الموجبة وتوفير المناخ المناسب للمواطنين من حرية وعدالة اجتماعية وطمأنينة واستقرار ومشاركة حتى يتحقق التفاعل الديناميكى بين الأفراد ومجتمعاتهم.

واستناداً لما سبق فإن هناك علاقة قوية بين التربية ومؤسسات المجتمع المدنى والمشاركة الشعبية من خلالها تتضح بعض النقاط الأساسية أهمها[11].

1- تعتبر التربية الهادفة من حل المشاركة الإيجابية بين الفرد والجماعات.
2- تعمل التربية على إشباع حاجات الفرد والمجتمع وحل مشكلاتهم، وهو هدف كذلك للمشاركة الشعبية فى الوقت ذاته.

3- تنمى التربية علاقة الفرد بالمجتمع وواقعه، وهذا أهم ما تهدف إليه المشاركة الشعبية لتحقيق أعلى درجة من التفاعل بين الفرد والمجتمع ولن يتضح ذلك إلا بالمشاركة الإيجابية.

ثالثا: علاقة التربية السياسية بالمشاركة الشعبية:

إذا كانت التنشئة الاجتماعية أحد موجهات التنشئة السياسية والسلوك السياسى ومن ثم التربية السياسية للفرد، فإن التربية السياسية عملية متصلة ومتواصلة تبدأ من مرحلة الطفولة وتستمر مع حياة الإنسان حتى تصبح مظهراً من مظاهر تنشئة الإنسان المتكاملة جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً كما أنها ضرورة تحتمها أمور عدة أهمها.

أ - غرس القيم الديمقراطية لدى الشباب منذ طفولتهم كالحرية والعدالة والمساواة الوطنية والانتماء والمشاركة الجماعية والشورى فى الأمر واتخاذ القرار .

ب- أن الاتجاهات السياسية للكبار تعد فى جانب منها محصلة لعمليات التنشئة السياسية التى مرروا بها خلال طفولتهم وشبابهم، حيث يتجدد السلوك السياسى للكبار بقدر كبير بما اكتسبوه من اتجاهات وقيم سياسية فى مرحلة الطفولة .

فالتربية السياسية إذا كانت تعنى إعداد الفرد للتفكير الحر حول ماهية السلطة ومقوماتها وكيفية تحقيق وظائفها نحو خدمة المجتمع[12] فإنها تعرف على أنها إعداد بعيد المدى لأبناء وتسليحهم بكل المقومات التى تساهم فى صلابة تكوينهم ليكونوا صالحين للحياة والمجتمع وفق مبادئ راسخة ومثل عليا تكون جديرة بالوصول بهم إلى تحقيق الشخصية الجماعية للأمة، والتعبير عن ملامحها القومية.

فالتربية السياسية ترتكز على عمليات التعليم التى تعمل على مساندة الثقافة السياسية والنسق السياسى فى مجتمع ما، كما أنها تعنى تلك العمليات

المتقدمة التى يحصل الفرد من خلالها على التوجيهات السياسية ويتعلم من خلالها أنماط السلوك السياسى.

إذن التربية السياسية تشمل جميع أنماط التعليم السياسى الرسمى وغير الرسمى، المخطط عبر المراحل المختلفة للحياة، وهى لا تشتمل على التعليم السياسى، مثل تعليم الاتجاهات الاجتماعية ذات الصبغة السياسية، وكذلك سمات الشخصية الملائمة سياسياً [13].

ويخلط البعض بين التربية السياسية والتنشئة السياسية، مع أن المغزى الحقيقى لهما واحد، وعليه يمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها إحدى مظاهر وصور التنشئة الاجتماعية، ويتم بمقتضاها نقل المعارف والمفاهيم والأفكار المتاحة والمرتبة بالثقافة السياسية والنسق السياسى للمجتمع ونظام الحكم ومشكلات النشء وتزويدهم بالمهارات والخبرات الأزمة لمارسة السلوك السياسى وغرس وتنمية القيم والاتجاهات التى تعينهم على تكوين التوجيهات الإيجابية إلى المشاركة بفاعلية فى الحياة السياسية وقضايا مجتمعهم والوعى السياسى بملابسات ودوافع ما يتخذ من إجراءات سياسية على مختلف المستويات المحلية والقومية والدولية.[14]

وتسهم التربية السياسية فى استقرار العلاقة بين الشعب والدولة، وتوثيق العلاقة بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم كالشريعة والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم، كما تسهم فى المحافظة على المعايير والقواعد والمؤسسات السياسية، كما تعد وسيلة أو أداة للتغير السياسى والاجتماعى.

إن ظواهر الانحراف والقلق التى تنتشر بين الشباب تقدم كل يوم دليلاً جديداً على مدى القصور فى عملية الرعاية والتوجيه والتربية من خلال المؤسسة التعليمية الرسمية، وتكشف مدى حاجة الشباب إلى عمل منظم لتقديم الثقافة السياسية إليهم لكى تساهم هذه الثقافة فى الوعى الكامل بظروف الوطن

وبالمخاطر التى تحيط به وبدوره فى التصدى للمناورات والمؤامرات التى تستهدف التأثير على أفكاره وهى مؤامرات خارجية مقصوده .

فالمؤسسات التعليمية مسؤولة عن تأهيل العناصر البشرية القادرة على النهوض بمستقبل الوطن السياسى، وذلك بإدخال الثقافة السياسية فى النظام التعليمى من قيم ومشاعر واتجاهات ينبغى تأهيلها فى الفكر الإنسانى وتأسيسها فى الوعى بشكل تجد مراجعتها فى الواقع ذاته وتنعكس فى السلوك العادى.[15]

فهناك علاقة وثيقة بين التربية والديمقراطية، وعليه فإن وجود نظام مدرس ديمقراطى وإدارة قائمة على فكر المشاركة يساعد على توليد مشاعر إيجابية حيال المشاركة ويزيد من إحساس الطلاب بالمسؤولية ومن استعدادهم للتعاون والعمل بروح الفريق خاصة إذا ما أتيحت لهم الفرصة بشكل أو بآخر بأن يكون لهم رأى فى اتخاذ بعض القرارات المدرسية التى ترتبط بهم ويساعد ذلك تمتع إدارة المؤسسة التعليمية بالمصداقية والاحترام والثقة فى قدراتها على حل المشاكل المدرسية على نحو إحساس الطلاب بالثقة فى رموز السلطة السياسية[16].

ومما سبق يتضح أن عمل التربية السياسية يكون بربط العمل التربوى بممارسة السلطة وممارسة عادلة مفيدة وديمقراطية، ومن الضرورى أن تسهم التربية السياسية بدور إيجابى كبير فى رفع مستوى وعى الأفراد بأهمية المشاركة الشعبية للمساهمة فى رفع خدمة المجتمعات المحلية من خلال المعرفة التامة بالأمور والشؤون السياسية المحلية، وكذلك الوعى بالمسائل القومية والعالمية، ومن هنا أصبحت المشاركة الشعبية ذات أهمية كبيرة من الفكر السياسى على وجه العموم، وفى التنشئة والتربية السياسية على وجه الخصوص ، وتبدو أهمية المشاركة الجماهيرية فى الفكر السياسى على أساس

اشتراك المواطنين أنفسهم فى مسؤوليات التفكير والنشاط من أجل مجتمعهم، كما أنها وسيلة وذلك لان مجالات المشاركة تتيح للناس تذوق أهمية ممارسة هذه المجالات، ومن ثم تصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم[17]، كما تعتبر المجالات الشعبية بعداً مهماً من الناحية التربوية خاصة النظم التربوية الديمقراطية التى تؤمن بأهمية دور الناشئين فى تقرير ما يتعلمون من معارف وما يمارسونه من أنشطة، وينعكس ذلك على اهتمام النظم التربوية المعاصرة فى توسيع نطاق المشاركة للنشء والشباب فى النشاطات المختلفة داخل وخارج المؤسسات التربوية بالمجتمع المحلى والعالمى.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة لدور التعليم فى التنشئة السياسية:

نظراً لأهمية العملية التعليمية فى التنشئة السياسية فقد ظهرت عدة اتجاهات سياسية مختلفة تنطلق من الفلسفات والأيديولوجيات السائدة فى عالمنا المعاصر منها:[18].

1- **اتجاه الدور أو الوظيفة**: وهو اتجاه يدعو إلى التأكيد على دور العملية التعليمية فى التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهو اتجاه يدعو للربط بين عناصر ثلاثة هى:

- عامل البيئة
- الاستعداد السيكولوجى
- الاستعداد السياسى للسلوك المناسب.

فسلوك الإنسان ينظر إليه على أنه خاضع لأفكار اجتماعية وثقافية تحدد مدى مواءمته، فهناك مجموعة اجتماعية وفقاً لدور هذه التوقعات والتى تستمر أو تتغير من موقف لآخر يتحدد السلوك البشرى، وعليه فإن مفهوم الدور أو الوظيفة تقوم مكان جسر يربط بين الفرد ومجتمعه فهو يرتبط بالإنسان

وبالتعليم على أساس أنه يدمج فى نفوس الأطفال الاتجاهات أو السلوك المناسب.

2- **الاتجاه الوظيفى لتشكيل السلوك السياسى للطلاب**: ويمثل هذه الاتجاه دور الفصل أو العزل بين السياسة والتعليم فى أمرين هامين هما:

أ- إن هذا الاتجاه سيسلب من التعليم دوره فى تنمية الوعى والتشكيل السياسى للطلاب.

ب- إن هذا الاتجاه يؤدى إلى تفريغ العملية من مضمونها السياسى وتولد فراغاً سياسياً فى عقول النشىء كثيراً ما تستغله العناصر المعادية للنظام السياسى فى تشكيل الشباب تشكيلاً سياسياً بهدف تحقيق أغراض معينة

3- **فى مجال الوظيفة التطورية**: وهذا الاتجاه ينادى بوجوب توجيه الأنشطة المدرسية بحيث ترتكز على المشاركة والعدالة فى التوزيع، وبحيث تنتظم على أساس إشراك جميع التلاميذ فى الإسهام، وتيسير كافة أوجه النشاط فى المدرسة، والمشاركة فيما يتحقق من عائد من وراء المشروعات الاقتصادية فى المدرسة على أساس تعاونى بعيداً عن الاستغلال والاحتكارية من قبل أقلية معينة حيث يكتسب النشء القيم السياسية التى تنسجم مع مجتمعه.

4- فى مجال الوظيفة التوزيعية والجزائية: وهما من وظائف النظام السياسى ويمكن أن نحدد هذا المجال فى النقاط التالية:

* فى النظام التوزيعى يجب أن تستند الفلسفة التربوية للنظام التعليمى على التحقيق الكامل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك عن طريق إزالة جميع العوائق الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق وتحول دون إتاحة الفرصة المتكافئة أمام جميع التلاميذ.

*وفـى مجـال الوظيفة الجزائية نجد أن النظام التعليمى يمكنه أن يخدم النظام السياسى فـى هـذا المجال عن طريق تحقيق الترابط فى عقول النشء بين المخالفة والعقاب على نحو يهيئهم لتقبل الوظيفة الجزائية التى يقوم بها النظام السياسى.

5- **اتجـاه دور التعليم فـى التشكيل والتحكم فى عملية التنشئة السياسية** (هـذا الاتجـاه يعطـى دوراً مهمـا وفـريداً للتعليم قد يتعدى كافة الوسائط الأخـرى ، وفـى هـذا الاتجـاه تكـون التنـشئة السياسية هى العملية التى تتشكل بهـا الثقافة السياسية وتتغير، والنظام التعليمى قادر على القيام بالـدور الاجتماعـى لتحقـيق وتـشكيل وتغـيير الثقافة السياسية، فالتنشئة السياسية قد تكون هى المسؤولة لبعض الهياكل السياسية المتخصصة.

6- **النظـر لبعد التعليم كموصل جيد للتنشئة السياسية**: وهذا الاتجاه يحدد دور التعليم فى عملية التنشئة بأنه مجرد أداة لها مردود سياسى، فالتعليم مجرد وسيلة للحفاظ على متطلبات التراث الثقافى، وأنه من خلال عملية التنـشئة التـى يسهم التعليم فيها يتم تكوين الأفراد لأداء دور محدود وفقاً لأمال المجتمع ونظام الحكم.



مراجع الفصل الرابع

1- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدرسية مرجع سابق، ص 75-79.

2- أحمد كامل الرشيدي: المشاركة الشعبية-القاهرة-2001، ص 346.

3- المرجع السابق، ص 346.

4- أحمد كامل الرشيدي مرجع السابق، ص 347.

5- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية- رؤية واقعية- الإسكندرية- المكتب الجامعي- 1994، ص 11.

6- علي أومليل: التنمية البشرية والأطر المؤسسية الحكومية والأهلية وتحفيز المشاركة الشعبية، اجتماع فريق خبراء التنمية البشرية في الوطن العربي- القاهرة - 6-9 ديسمبر 1993، ص 9 .

7- محمود مصطفى حيش: الجهود الأهلية للانسان المصري لاشباع احتياجاته المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من 1952- 1980- المركز القومي للبحوث الاجتماعية الخيائية- 1995، ص 40

8- ضياء الدين زاهر: تأملات في مسألة المشاركة الشعبية في التعليم، ودراسات تربوية- رابطة التربية الحديثة- مجلة عدد (7) ص 45- 1992، ص 67.

9- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدرسية – مرجع سابق، ص 78-79.

10- فاخري عاقل: معالم التربية، دراسات في التربية العامة والتربية العربية- دار العلم للملايين- بيروت-1983، ص 126.

11-عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدنية- مرجع سابق، ص 80.

12- Richard payvis. The social Development concept.csw Apmwashington univ., March,1990.

13-حسن شحاته وفيوليت فؤاد: المفاهيم والقيم السياسية فى مجلات الأطفال المصرية(دراسة تحليلية) بحوث المؤتمر السنوى السادس للطفل المصرى- تنشئة فى ظل عالم جديد- مركز دراسات الطفولة- جامعة عين شمس 1993، ص 603-606.

14-عبد السلام إبراهيم محمد على: دور الأحزاب السياسية فى دعم العمل السياسى والاجتماعى للشباب- دراسة ميدانية- مجلة الثقافة والتنمية- تصدر عن جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج- العدد (4) يناير 2002، ص 96.

15- المرجع السابق، 104.

16- حكمت عرابى: قراءة جديدة لأفكار بارسونز، المؤتمر العلمى الرابع،العمل الفريقى فى مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة- كلية الخدمة الاجتماعية- فرع الفيوم-1991.

17- عبد الهادى الجوهرى: المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية- المجلة الاجتماعية القومية- القاهرة- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المجلد (15) ع1 يناير 1987، ص 86.

18-عبد السلام إبراهيم محمد على: دور الأحزاب السياسية فى دعم العمل السياسى والاجتماعى للشباب- مرجع سابق ص 106-109.



﴿ بعض مؤسسات المجتمع المدنى المساهمة في التربية فى المجتمع المصرى ﴾

.. ويتضمن هذا الفصل ما يلى:

★ مقدمة .

1- الجمعيات الأهلية .

2- الأحزاب السياسية .

3- الجمعيات التعاونية .

4- مجالس الآباء والمعلمين.



مقدمة:

تتعدد وسائط المجتمع المدنى فى مصر وكلها مؤسسات تؤدى وظائف متباينة، حيث أن هناك أكثر من مؤسسة من شأنها أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى دعم العملية التربوية بالمؤسسات التعليمية. لكى تحقق أهدافها وتستمر مسيرتها، وحتى يصبح كل مواطن آمناً على حقه ومتطلباته التربوية حتى إذا عجزت أجهزة الدولة وإمكاناتها حين يصيب تلك الأجهزة شىء من القصور أو الخلل غير المقصود، فتكون هذه الوسائط بمثابة القوة الدافعة لتكملة المسيرة وإعادة فاعلية تلك الأجهزة وأهم هذه الوسائط ما يلى:

(1) الجمعياتَ الأهلية:

تزايد الاهتمام فى معظم دول العالم فى الآونة الأخيرة بالمنظمات الأهلية، ولا يرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى ما تؤديه هذه المنظمات من خدمات أو تجميع للمصالح أو تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها فقط، بل يعود أيضاً وبشكل أساسى إلى الدور المتوقع أن تقوم به نتيجة لبعض التطورات فى المجتمع الإنسانى المعاصر، وبصفة خاصة دورها المأمول فى توسيع نطاق المشاركة الشعبية فى عملية التربية، وفى تعميق الطابع الديمقراطى للمجتمع الإنسانى المعاصر.

وقد حققت الجمعيات الأهلية قفزة كبيرة فى حجمها ونوعية نشاطها ومجالاته خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توجهها الحاسم نحو المشاركة فى التربية مستفيدة فى ذلك من ثلاثة عوامل رئيسية هى : [1]

1- اتجاهات السياسية الاقتصادية فى مصر بعد توقيع اتفاقيات الإصلاح الاقتصادى إلى صندوق النقد الدولى وما يتضمنه ذلك من زيادة وزن القطاع الخاص الهادف للربح والقطاع الأهلى غير الهادف للربح إدراكاً للدور

الدورى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى مجال التقليل من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلى.

2- توافر مناخ سياسى على مستوى الخطاب والممارسة مشجع ومؤكد لدور المنظمات الأهلية فى عملية التربية والتنمية، وما ترتب على ذلك من مرونة فى تسجيل الجمعيات الجديدة والتشجيع على إنشائها.

3- المناخ الدولى الذى أيد حركة المنظمات غير الحكومية فى مختلف أنحاء العالم وانعكاس ذلك على المؤتمرات الدولية التى شجعت دور المنظمات غير الحكومية.

وقد تزايد حجم نشاط الجمعيات الأهلية ونوعيته فى مصر، وقد وصل عدد هذه الجمعيات فى بداية التسعينات حوالى[12] ألف جمعية، وخلال عام 2002 وصل عددها 16600 جمعية، ولم يقتصر تطور الجمعيات الأهلية على هذه الزيادة فى الحجم، بل تطورت مجالات نشاطها فزاد عدد الجمعيات الجديدة التى تمارس نشاطاً فى مجال التنمية المحلية وكذلك منظمات المرأة والبيئة والمنظمات الدفاعية بشكل عام التى تستهدف التأثير فى صنع السياسات وفى أولويات قضايا الرأى العام لإحداث التغيير المنشود، ومن أجل هذا تمارس العديد من الوظائف فى الدول النامية للتأثير فى السياسات العامة وتنشيط المواطنة وبناء ثقافة مدينة ومساندة الاهتمامات المحلية فى الأقاليم وإحداث تغيير فى القضايا موضع اهتمام الرأى العام[2].

كما يلاحظ أيضاً تزايد الاتجاه إلى العمل فى مجالات التنمية البشرية، فقد اتجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية نحو تبنى مشروعات تنمية محلية تركز على المناطق الفقيرة، وهناك تطور ملحوظ فى تنفيذ مشروعات القروض الصغيرة فى السنوات الخمس الأخيرة من التسعينات، والتوسع فى مشروعات الأسر المنتجة التى استفاد منها أكثر من مليون أسرة كما توجهت الجمعيات الأهلية نحو النساء بشكل مكثف وغير مسبوق سواء من خلال التدريب والتأهيل والقروض الصغيرة أو من خلال التوعية بالحقوق المدينة والسياسية

للمرأة المصرية، كما اتجهت الجمعيات الأهلية نحو الشباب سواء كفئات مستفيدة أو منخرطة فى العمل التطوعى فى المجتمعات المحلية، وقد وصل عدد جمعيات التنمية الاجتماعية إلى 3851 جمعية عام 1999، وقد ارتفع إلى 4078 جمعية عام 2002.

هذه بالإضافة إلى أن جمعيات المساعدة الاجتماعية التى تستند على فكرة العمل الخيرى التقليدى ومكافحة الفقر، قد تبنت مشروعات وآليات تنموية ضمن نشاطها مثل القروض الصغيرة والتدريب وهى نقطة تحول مهمة فى مسار العمل الخيرى العام [3].

وتشير أمانى قنديل فى دراسة لها عن دور المنظمات الأهلية فى التنمية إلى مؤشرات تفصيلية ذات دلالة حول إسهام الجمعيات الأهلية فى التنمية منها [4]:

1- مشروع قومى واحد هو الأسر المنتجة يقدر عدد المستفيدين منه بحوالى مليون أسرة.

2- فى إطار الخدمات الصحيحة يشير تقرير المسح الصحى إلى أن حوالى 17٪ من المستفيدين بالخدمات الصحية يحصلون عليها من المنظمات الأهلية.

3- على مستوى محافظة واحدة تضم 491 جمعية هى محافظة الدقهلية يبلغ عدد المستفيدين من جمعيات الرعاية الاجتماعية حوالى نصف مليون مواطن، والمستفيدين من جمعيات التنمية حوالى ربع مليون مواطن، وإذا أخذنا فى الاعتبار العدد الإجمالى للجمعيات الأهلية فى مصر، وقمنا بعمل متوسط للمستفيدين من منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على مستوى 26 محافظة، فإننا يمكن أن نقدر عدد المستفيدين على الأقل بحوالى 30 مليون مواطن.

4- على مستوى المتطوعين، يبلغ عدد أعضاء الجمعيات 3 مليون مواطن، لو قدرنا أن كل متطوع يقدم عملاً تطوعياً ليوم واحد فى الأسبوع، فإن ذلك

يعنى ملايين من ساعات العمل التطوعى تقدم بدون مقابل لخدمة المواطنين، هناك 75٪ من المتطوعين فى جمعيات الرعاية، و25٪ من جمعيات التنمية.

5- بالنسبة لمؤشر الأنفاق، حيث تؤكد البيانات المتوفرة إنفاق مئات الملايين من الجنيهات على مشروعات القروض الصغيرة وبعض المشروعات التنموية والرعاية الاجتماعية .

6- مؤشر العمالة أى فرص العمل التى يقدمها القطاع الأهلى بشكل منتظم يشير إلى أنه فى حالة 1802 منظمة أهلية فى مصر يبلغ عدد العاملين كل الوقت ونصف الوقت حوالى نصف مليون (531413) منهم 24٪ من الإناث، وذلك طبقاً لقاعدة البيانات التى وفرتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

وهناك بعدُ آخر للتطور الذى حققه القطاع الأهلى مؤخراً فى نضج الأوضاع المؤسسية وعلاقات التعاون والتكامل داخل القطاع، بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية القاعدية هناك جمعيات مركزية تتوزع فروعها بين المحافظات، وهناك الاتحادات الإقليمية للجمعيات التى يضم كل واحد منها جميع الجمعيات فى نطاق المحافظة بالإضافة إلى الاتحادات النوعية التى تجمع الجمعيات العامة فى مجال واحد وهناك أيضا الاتحاد العام للجمعيات الذى يرعى شؤون الجمعيات فى كل أنحاء البلاد.

ومما سبق يتضح أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً مهماً فى خدمة المجتمع سواء فى مجالات التنمية أو مجالات الصحة أو التعليم، حيث استطاعت هذه الجمعيات أن تحقق دوراً رائداً فى خدمة مجتمعاتها خاصة فى المجال التعليمى والتربوى، فقدمت للمجتمع أدوارا نموذجية للحضانات ورياض الأطفال، فصولاً للتقوية ومساعدات فى المجال التعليمى، وقدمت مساعدات بشرية لدعم العملية التعليمية.

(2) الأحزاب السياسية:

الحـزب الـسياسـى هو تنظيم دائم يتم على المستويين القومى والمحلى، يـسعى للحـصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجـل تنفيذ سياسـة محـدودة، والحزب السياسى فى تعريفه البسيط هو اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب[5].

ويـتوقف نجـاح الحـزب على مدى الإحساس بمشاكل المجتمع، ومن خـلال النـشاط الاجتماعـى والـسياسى والاقتصادى وتقديم العديد من الخدمات للمجـتمع يـستطيع الحـزب اسـتقطاب الجمـاهير والحـصول علـى تأيـيدهم الانتخابى ويعتبر ذلك مفتاح الوصول إلى الحكم أو السلطة السياسية.

وللحـزب مجمـوعة مـن الأنـشطة التـى يقوم بها فى المجتمع أهم هذه الأنشطة ما يلى:[6].

1- يعمل الحزب على زيادة الوعى السياسى لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

2- يهيـئ لأعـضاء المجـتمع السبيل إلى التعبير عن أدائهم بطريقة منظمة مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم.

3- قـد يكـون وجـود الحـزب أحـد أسـباب نمـو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومـية وذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وإضعاف روح التنافس الشخصى سعياً لتحقيق مصالح جماعية أو مشتركة.

4- الحـزب خـارج الـسلطة مـراقب ومحاسـب للحكـومة ومـرآة للشعب فيها مسالب وأخطاء الحكومة.

ولذلك فإن الأحزاب تحاول تحقيق الوحدة بين أعضائها وذلك بواسطة توعـية أعـضاء الحـزب بمـصالحهم التـى يتبناها الحزب فضلاً عن تبنى بعض

الأنشطة التى تتبعها أجهزة الحزب لمجموع أعضائه سواء أكانت هذه الأنشطة عملية أو ثقافية أو ترويحية أو اقتصادية أو اجتماعية.

كما تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم فى بلورة الانقسامات الطبيعية فى المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة والقوى المتنافسة والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة. وهذه كلها تعتبر محركات للنشاط السياسى، وهى تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية، كما تعتبر الأحزاب السياسية من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام فى الحياة الاجتماعية، كما تعتبر الأحزاب هى الوجه المتحرك للفكرة القانونية والأداة المساهمة فى الحياة السياسية[7].

وتقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الوظائف أهمها:

1- نشر أيدلوجيتها بين الناخبين.

2- اختيار مرشحي الحزب.

3- توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب.

4- حل الصراعات داخل الحزب.

5- تنظيم النواب داخل البرلمان.

6- تحقيق خدمات للمجتمع وفقاً للمبادئ التى تتحكم بطبيعة العمل السياسى.

وقد ازداد عدد أحزاب المصرية إلى ما يناهز على العشرين حزباً أهمها الحزب الوطنى الديمقراطي- حزب الوفد الجديد- حزب العمل- حزب الغد - حزب التجمع التقدمى الوحدى- حزب الأحرار- الحزب العربى الديمقراطى التقدمى الناصرى- حزب الأمة- حزب مصر الفتاة- حزب الخضر - حزب مصر العربى- حزب الشعب الديمقراطى- حزب العدالة الاجتماعية- حزب الاتحاد الديمقراطى- حزب التكافل الاجتماعى.

ورغم كثرة عدد الأحزاب السياسية في مصر إلا أنها عديمة الفعالية فـي تقديم خدماتها للجماهير، الأمر الذى أدى إلى عـزوف الجماهير عـن الاشتراك فيها أو المشاركة فى أى أنشطة لها. وقد أوضح التقرير الاستراتيجى العربى الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى مصر في بحثه عن ضعف المشاركة الجماهيرية وأرجعها إلى ما يلى:

1- استمرار التقاليد الموروثة من حكم نظام الحزب الواحد.
2- أسلوب نشأة هذه الأحزاب، فمعظم هذه الأحزاب نشأت من السلطة السياسية وكان عليها أن تبحث بعد ذلك عن جماهير تؤيدها.
3- وجود ثقافة سياسية غير مشاركة لدى الجماهير تنتظر للحزب الحاكم باعتباره جزءاً من أجهزة الدولة ببدء المنع والمنح.
4- تعثر الأحزاب فى تطوير عقائد سياسية تتجاوب مع المكونات الثقافية المصرية.
5- ارتباط العمل الحزبى بالمخاطر والتعرض للاضطهاد أو المطاردة فى الرزق .
6- القيود الأمنية التى تحد من حرية التعبير والتجمع.

فالوضع الراهن الذى تعيشه الأحزاب المصرية من حيث كونها جماعة من الجماعات تعانى من غياب التماسك والتنظيم والممارسة الديمقراطية، فضلاً عن عدم قيامها بإعداد كوادر شبابية مؤمنة بدورها فى تنمية وتطوير المجتمع في مواجهة متغيرات العصر[8].

والواقع أن المجتمع المصرى قد تعرض من العقدين الأخيرين من القرن العشرين على وجه الخصوص إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ومن أهمها ما ارتبط بالتعليم والتحضر ومستوى المعيشة والتعرض لقنوات الإعلام المختلفة بالإضافة إلى ذلك،فإن هناك إجراءات قد اتخذت بالفعل لزيادة حجم المشاركة السياسية ومن أهمها: تخفيض سن الناخب إلى 18 سنة، وتقرير حق المرأة فى مباشرة الحقوق السياسية، واختفاء صفة الإجبار على ممارسة الحق الانتخابي، وتبنى تعددية حزبية، وبالرغم من كل هذه التغيرات والإجراءات

مجتمعة، فإنها لم ترتبط بزيادة المشاركة السياسية، فنسبة التصويت في الانتخابات التشريعية منخفضة إلى حد كبير، والمقيدين بالجداول الانتخابية لم تزد نسبتهم على 50٪ من نسبة السكان في سن التصويت[9].

واستناداً لما سبق، فإن أزمة المشاركة السياسية أصبحت حادة رغم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي برزت على الساحة، وهو الأمر الذي يثير أهمية تحليل هذه الإشكالية. وإن المشاركة السياسية لا تنحصر في التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة "مجلس الشعب" و" مجلس الشورى" و "مجلس النقابات" و "المجالس المحلية" وإنما تبدأ من مستوى مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، فالواقع أن إشكالية المشاركة السياسية في مصر- تمثلت في عدم اتساق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع حجم المشاركة فضلاً عن فقدان ثقة المواطن في قيادات العمل السياسي وضعف فاعلية الأحزاب – وانشغال المواطنين بالهموم الاقتصادية والاجتماعية ولذلك نرى أن غالبية المواطنين غير منتمين لأي حزب سياسي لعدم جدوى هذه الأحزاب في تبني قضاياهم الحياتية ومشاكلهم العامة في ظل متغيرات العصر الحالي.

وفي دراسة قام بها أحد الباحثين [10] عن دور الأحزاب السياسية في دعم العمل السياسي والاجتماعي للشباب، وقد أجريت الدراسة على عنيه من 396 فرداً من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وكذلك الأميين حول دور الأحزاب السياسية في تحقيق بعض أهداف المؤسسات التربوية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن هناك شبه اتفاق بين آراء كل من أفراد العينة على دور الأحزاب السياسية في تحقيق بعض أهداف المؤسسات التربوية، كما أنه يوجد اتفاق بين جميع أفراد العينة على اعتبار أن الأحزاب السياسية مدارس فكرية للشباب في مصر وأحد منافذ ممارسة الفكر الحر في مصر، كما أكدت العينة على المهام التي تقوم بها أحزاب المعارضة في نشر

الوعى السياسى وتحقيق هدف التربية السياسية وعليه يمكن إيجاز أهم النتائج التى توصل إليها الباحث بخصوص الدور التربوى للأحزاب السياسية :

1- توصل الباحث إلى أن هناك اتفاق بين آراء كل فئات عينة البحث على أن هناك محاولات ناجحة للأحزاب السياسية فى عقد الندوات التى تساهم فى توعية الشباب.

2- توصل الباحث إلى أن الأحزاب السياسية تقوم بتقديم مكونات السياسة العامة للدولة بطرق سهلة وواضحة وبسيطة لفئات المجتمع وكذلك إسهام الأحزاب فى حل بعض مشكلات الجماهير..

3- توصل الباحث إلى أن هناك اتفاق بين آراء كل فئات عينة البحث على أن الأحزاب السياسية تقوم بتحقيق هدف ديمقراطية التعليم فى مصر، وكذلك على نجاح الأحزاب فى التصدى لمشكلة الأمية حيث تعتبرها مشكلة قومية.

4- توصل الباحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين فئات العينة على نجاح الأحزاب السياسية فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وكفالة مجانية التعليم وتشجيع الأهالى أو الجهود المحلية على الاشتراك فى المشروعات التعليمية.

5- توصل الباحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين عينة البحث على أن الأحزاب تتعاون مع المؤسسات التربوية وتعمل على تحقيق أهداف هذه المؤسسات التربوية ومن مثل هذه المؤسسات التربوية (الأسرة- الجامعات).

6- توصل الباحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين فئات الدراسة على أن الأحزاب السياسية تعتبر مدارس فكرية وأحد منافذ الفكر الحر فى مصر.

7- توصل الباحث إلى أن هناك شبه اتفاق بين فئات العينة حول وجود بعض الأدوار التى تؤديها أحزاب المعارضة من أجل تحقيق هدف التربية السياسية فى مصر.

(3) الجمعيات التعاونية:

تلعب الجمعيات التعاونية دوراً تربوياً وتنموياً في كل المجتمعات التي تؤمن بعمل هذه الجمعيات، فالتعاون أساساً هو أسلوب عمل يقوم على قواعد صقلتها ورسختها خبرة التطبيق والممارسة، والتعاون بوصفة أسلوباً للعمل أو ممارسة النشاط الاقتصادى الاجتماعي يقوم على الترابط والتضامن بين مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية، بهدف رفع مستوى كفاءة ممارستهم لأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التغلب على قد يعترضهم من مشاكل ومصاعب أو يتعرضون له من استغلال يضر بمصالحهم كمنتجين ومستهلكين فهو يرمى إذن إلى تحقيق مصالح التعاونيين وحمايتها أو حفظها[11].

وتهدف الجمعيات التعاونية كأسلوب للعمل أو لممارسة النشاط الاقتصادى والاجتماعى إلى تجميع لجهود وثروات الأفراد والمتعاونين الصغيرة والمبعثرة لتعظيم الانتفاع بها، وزيادة قدراتهم وتمكينهم دون أى إضرار بمصالح الآخرين، فالأصل فى التعاون أنه يقوم على الاعتماد على الذات وعلى التعاون المتبادل بين المتعاونين، ومن ثم فالأصل أنه تجمع اختيارى أو طوعى ،ينضم إليه الأفراد بمحض إرادتهم طالما استشعروا فيه القدرة على تحقيق مصالحهم وحمايتها وحيوتها وهو تنظيم أو أسلوب عمل شعبى، ولديه قدرة على المساهمة فى عملية التنمية سواء فى ظل اقتصاد السوق الرأسمالى أو فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وفى الاقتصادات المختلطة،وهو فى كل الأحوال يلعب دوراً فى التخفيض من وطأة استغلال الضعفاء اقتصادياً ويسهم فى تحسين أحوال معيشتهم[12].

وتقوم المنظمات التعاونية كأسلوب للعمل بدور فاعل فى المشاركة الشعبية فى عملية التربية والتنمية بدء (من صنع القرار واتخاذه مروراً بتنفيذه بتحمل تضحياته وجنى ثماره، فهو يتيح إطاراً ينظم عمل الأفراد معاً، ويجمع

جهودهم وثرواتهم المتناثرة فيكسبها قدرة وفاعلية، ويوظفها فى خدمة الجميع على أساس عادل، ويزيد من قدرتهم على تحقيق مصالحهم وحمايتها ويمكنهم من أن يحملوا عن الحكومة أو يشاركوها بعض عبء التربية والتنمية بصفة عامة ومن عبء تربيتهم وتنميتهم وتربية وتنمية مجتمعهم المحلى بصفة خاصة.

وفى هذا الإطار يمكن أن تسهم الجمعيات التعاونية فى التربية والتنمية من خلال[13]:

1- إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى وحدات أكبر، الأمر الذى يؤدى إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب سعاتها من السعات المثلى مما يمكّنها من وفورات السعة.

2- إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فعالية تمكنها من التصدى للقوى الاحتكارية أو شبه الاحتكارية فى أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية.

3- إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب ومدخلات جديدة لم تكن متاحة من قبل.

4- إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع الإمكانيات التحويلية لصغار المنتجين والحرفيين وفتح آفاق جديدة لمصادر تحويلية أخرى.

5- إنشاء وحدات اقتصادية اجتماعية جديدة تعمل على توفير متطلبات التفاوت الجماعى للعمال وتحقيق مصالحهم.

6- إنشاء بنيان اقتصادى اجتماعى ضخم هو البنيان التعاونى بدءاً بالجمعيات التعاونية وانتهاء بالاتحاد العام للتعاونيات على مستوى مصر .

وقد ازدادت أهمية الدور التربوى والتنموى للجمعيات التعاونية بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلى وما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية

واجتماعية حيث يمكن أن تسهم الجمعيات التعاونية فى مواجهة هذه المشاكل من خلال: [14]

1- توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. حيث تستطيع التعاونيات أن توفرالأمان لأعضائها من مخاطر السوق،وهى أيضاً وسيلة لتجميع المبعثر والمشتت من المدخرات والموراد الصغيرة وتوظيفها بأمان.

2- تحقيق زيادة فى الدخول الحقيقية للأعضاء، حيث تحقق التعاونيات خفضاً كبيراً فى تكاليف الإنتاج والتسويق والتوريد، فتحمى الأعضاء من تقلبات السوق فى ظل سياسة التكيف الهيكلى.

3- الإحلال محل الدولة فى ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة بتكوين تعاونيات للعمال لشراء المنشأة المطروحة للبيع.

4- دعم أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد وتطويرها .

5- الإسهام فى تنفيذ برامج التنمية البشرية، وخاصة ما يتصل بالبرامج الموجهة لتعليم الكبار والتدريب المهنى وإعادة التأهيل للخرجين والعمال والموظفين الذين تأثروا ببرامج الخصصة.

6- القيام بدور فى مواجهة البطالة بإنشاء جمعيات تعاونية للمقاول الصغير وإنشاء جمعيات تعاونية تنشر شبكات الصناعة المغذية حول الصناعات الرئيسة وتعاونيات استصلاح الأراضى وتعاونيات للتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب أو القيام بهذه الأنشطة من خلال الجمعيات التعاونية القائمة فى مواقع وجود طالبى العمل

وقد أكد تقرير لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية الصادر فى الانعقاد العادى الثالث والعشرين بمجلس الشورى فى عام 2003 فى موضوع "نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية" فى الباب

الرابع: التعاونيات. إن المنظمات التعاونية وسيلة مهمة لتحقيق الديمقراطية. ويمكن أن تقوم بدور مهم فى التعرف على مشاكل الطبقات الفقيرة فى المجتمع، وطرح حلول لها مع ما يمثله ذلك من أهمية فى مكافحة الفقر وإعادة توزيع الدخل وتنمية روح الفريق والعمل الجماعى، وأن التعاونيات يمكن أن يكون لها دور مهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى ظل مرحلة التحول الاقتصادى التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التى يشهدها الاقتصاد المصرى، حيث أن للتعاونيات فى مجالاتها المختلفة قدرتها على تعبئة جهود ودخول محدودى الدخل وزيارة دورهم فى المشاركة فى التنمية وتحقيق البعد الاجتماعى منه[15].

وتتوزع الحركة التعاونية على خمسة مجالات أساسية فى مصر هى التعاونيات الزراعية، والتعاونيات الإنتاجية والحرفية، والتعاونية الاستهلاكية، وتعاونيات الثروة المائية والسمكية، كما أنه يوجد العديد من أنواع التعاونيات الخدمية التى تهتم بعمليات التربية والتنمية من خلال تقديم الخدمات المختلفة كالتعاونيات المدرسية والخدمات الطبية والصيدلية والسياحية والتأمين ودور الحضانة ودور المسنين والنقل والمواصلات.

كما يعمل فى إطار الحركة التعاونية المصرية طبقاً لبيانات الاتحاد العام للتعاونيات مؤسسات نوعية مثل دار التعاون للطباعة والنشر التى تصدر صحفاً تعمل على دعم رسالة التعاون، والمعاهد العليا التعاونية التى تخرج كوادر متخصصة فى العمل التعاونى مثل المعهد العالى للتعاون الزراعى بشبرا الخيمة والمعهد العالى للدراسات التعاونية، بالإضافة إلى الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.

(4) مجالس الآباء والمعلمين:[16]

يعتمد تحقيق أهداف المدرسة على وجود علاقة وثيقة بين المدرسة والمجتمع المحلى، ويعتبر إنشاء مجالس الآباء فى المدارس المصرية دليلاً واضحاً على تحقيق المشاركة والجهود الشعبية فى خدمة العملية التعليمية والتربوية ، وقد نص القانون رقم (68) لسنة 1969 بشأن تنظيم مجالس الآباء ويهدف إلى:

1- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين.

2- دراسة مشكلات الطلاب واحتياجاتهم.

3- دراسة شؤون المجتمع المدرسى.

4- العمل على تأكيد المفاهيم القومية وبث القيم الخلقية والدينية.

5- العمل على دعم دور المدرسة باستكمال الأدوات والأشياء التى تنقصها.

مع أهمية ما يهدف إليه دور مجالس الآباء فى دفع حركة المدرسة كمؤسسة اجتماعية وينطبق عليه دور المشاركة الأهلية بالجهود والإمكانات الجمعية والفرذية لتحقيق أهدافها، إلا أن مجالس الآباء فى المدارس المصرية على اختلاف مستوياتها لم تقم بعد بدورها كاملاً، واتسمت بالناحية الشكلية حتى أنها فقدت قيمتها فى بعض الأحيان .

وتقوم هذه المجالس بدور فى مجال التربية والتعليم وخاصة على مستوى المدرسة وعلى كافة مراحل التعليم المختلفة، كما تساهم هذه المجالس فى حل كثير من المشكلات التى تعترض العملية التعليمية والإدارة التعليمية على وجه الخصوص .



مراجع الفصل الخامس

1- عبد الغفار شكر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر - مكتبة الأسرة (القراءة للجميع)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 2005، ص 23.

2- شهيرة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين- لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية- القاهرة- 1997، ص 30.

3- أمانى قنديل: دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية فى مصر واحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية- اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية- القاهرة- (ب-ت).

4- أمانى قنديل: دور المنظمات الأهلية فى التنمية- المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية- القاهرة- 17-19 سبتمبر 2000، ص 2-6.

5- سعاد الشرقاوى: علم الاجتماع السياسى . دار النهضة العربية-1991، ص 141.

6- عبد السلام إبراهيم محمد على: دور الأحزاب السياسية فى دعم العمل السياسى والاجتماعى للشباب- مرجع سابق، ص 115.

7- إبراهيم درويش: علم السياسة - القاهرة- دار النهضة العربية-1992، ص 390.

8- سعد زهران: مدخل الفهم الأحزاب فى مصر- مجلد الفكر الاستراتيجى- معهد الإنماء العربى- بيروت- 1989، العدد 28 إبريل، ص 130.

9- عبد السلام إبراهيم محمد على: دور الأحزاب السياسية فى دعم العمل السياسى والاجتماعى للشباب- مرجع سابق، ص 117-118.

10- المرجع السابق، ص 120-135.

11- عبد الغفار شكر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر- مرجع سابق، ص 73.

12- أحمد حسن: دور التعاونيات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر- كتاب الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- مركز البحوث العربية ومراكز المحروسة بالقاهرة- يناير 2002، ص 15-28.

13- محمود منصور: الدور التنموى للتعاونيات – كتاب الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- مركز البحوث العربية- مرجع سابق، ص 103.

14- المرجع السابق، ص 107-113.

15- عبد الغفار شكر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر- مرجع سابق، ص 76-77.

16- عماد محمد محمد عطية: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى حل بعض المشكلات المدرسية- مرجع سابق، ص 84.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
التقديم	7
الفصل الأول :	
« النشأة التاريخية للمجتمع المدنى »	11
أولا : مجتمع أهلى أم مجتمع مدنى ؟	13
أ – أركان المجتمع الأهلى .	15
ب– المجتمع الأهلى والعولة.	16
ثانيـــا : النشأة التاريخية للمجتمع المدنى .	17
ثالثـــا : المجتمعُ المدنى بين الرأسمالية والاشتراكية .	23
رابعـــا : عوامل ومبررات قيام المجتمع المدنى.	25
خامسا : المجتمع المدنى والعالم العربى والإسلامى .	27
مراجع الفصل الأول	35
الفصل الثانى :	
« مفهوم المجتمع المدنى وماهيته »	39
أولا : مفهوم المجتمع المدنى .	41
ثانيا : نظرة نقدية حول مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى .	43
ثالثا : علاقة المجتمع المدنى بالعولمة .	46
رابعا : علاقة المجتمع المدنى بالحرية .	48
مراجع الفصل الثانى	51
الفصل الثالث :	
« مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر »	53
دراسة للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولة	55
أولا : الإطارَ النظرى (مدخل عام) .	55
ثانيا : المجتمع المدنى فى مصر وعلاقته بالدولة .	60
أ – تطور أهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر .	63

الموضوع	الصفحة
ب- أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر .	66
ج – خصائص العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فو مصر.	68
د – أهمية المشاركة الشعبية فى مؤسسات المجتمع المدنى .	70
مراجع الفصل الثالث	73
الفصل الرابع:	
« الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر»	75
أولا : الاتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدنى المصرى	77
1- الاتجاه التنموى .	77
2- الاتجاه الوقائى .	78
3- الاتجاه العلاجى .	79
4- الاتجاه التربوى .	79
ثانيا : مؤسسات المجتمع المدنى وعلاقتها بكل من المشاركة الشعبية والتربية .	82
ثالثا : علاقة التربية السياسية بالمشاركة الشعبية .	84
رابعا : الاتجاهات الحديثة لدور التعليم فى التنشئة السياسية	87
مراجع الفصل الرابع	91
الفصل الخامس :	
« بعض مؤسسات المجتمع المدنى المساهمة فى التربية فى المجتمع المصرى »	93
مقدمة	95
1- الجمعيات الأهلية .	95
2- الأحزاب السياسية .	99
3- الجمعيات التعاونية .	104
4- مجالس الآباء والمعلمين .	107
مراجع الفصل الخامس	109



الدور التربوى
لمؤسسات المجتمع المدنى
دكتور
رمزى أحمد مصطفى